السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور

بين

اعتبارات المصلحة و دعاوى الأخلاقية

د/ أحمد محمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية المشارك

جامعة الملك سعود

تصدير:

تمثل مشكلة دارفور واحدة من أظهر المشكلات الدولية المعاصرة وأكثرها تعقيداً وأبرزها دلالة، ذلك بأن جذور هذه المشكلة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي هائل ألقى به في أتون الحرب الأهلية لسنوات طوال ربما تكون هي ذاتها سنوات عمر الكيان السوداني. لقد جاءت هذه المشكلة لتشكل اختباراً جديداً وقاسياً لوحدة الدولة السودانية التي لما تزل تعاني من جراء تمرد جنوبها وكأن الحرب الأهلية هي قدر السودانيين الذين ما كادوا يزيحون عن صدورهم . ولو مؤقتاً. ذلك الحجر الضخم المتمثل بالحرب في الجنوب, لكي يجابهوا بحرب أخرى لا تقل عنها ضراوة في الغرب.

وأما الدلالة بالغة الأهمية للمشكلة الدار فورية فترتد إلى ذلك الاهتمام الدولي البائن واسع النطاق بها وبتداعياتها برغم كونها في الأساس مسألة داخلية كان ينظر إليها . تقليدياً. على أنها ليست محلاً لتدخل الآخرين . وبالتالي فإن التدخل الدولي واسع النطاق في مشكلة دارفور أبرز التراجع الكبير لمبدأ (عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول) ، وأكد صدق المقولة التي شاعت في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة والتي قوامها أن الصراعات العرقية قد أذابت إلى حد كبير ذلك الفارق التقليدي بين ما هو شأن داخلي لا يجوز للآخرين التدخل فيه , وما هو شأن دولي يحق لجماعة الدول أن تتعامل معه وتتدخل فيه بدعوى أنه يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ومهما يكن الأمر فإن الاهتمام الدولي بمشكلة دارفور إنما تجسد في العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بصددها خلال فترة وجيزة حتى بدا الأمر وكأن المجلس لم يعد أمامه من مشكلات أو قضايا يجابهها سوى مشكلة دارفور . والحق أن هذا الموقف الدولي لم ينبع من فراغ وإنما دفع إليه ووقف خلفه وتبناه وتابع تكريسه قطب النسق الدولي الأوحد المتمثل . بطبيعة الحال . في الولايات المتحدة . ولم يأت الاهتمام الأمريكي البالغ والمبالغ فيه من جانب الإدارة الأمريكية وحدها وإنما كانت مشكلة دارفور محلاً لاهتمام عشرات من منظمات

المجتمع المدني داخل الولايات المتحدة . وهنا يبرز تساؤل كبير ربما يمثل مشكلة بحثنا هذا وهو : هل كانت السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور مدفوعة . كما يدعي الأمريكيون . بدوافع أخلاقية ؟ أو أن دافعها الحقيقي هو مصالح قومية أمريكية ضيقة؟.

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل يقتضي الأمر الإجابة عن عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها : ماذا عن إقليم دارفور وأهميته؟ ، وكيف نشأت المشكلة وتطورت ؟, وما هي أطرافها الداخلية ؟, وماذا كان موقف الحكومة السودانية منها ؟, ثم كيف كان الموقف الأمريكي على المستويين الشعبي والرسمي ؟, ولماذا جاء الموقف الأمريكي على ذلك النحو؟

تلكم هي بعض التساؤلات التي سنحاول تقديم إجابة لها في سياق بحثنا هذا بغية بلوغ هدفه المتمثل في الإجابة عن التساؤل الكبير الذي يطرحه .

إقليم دارفور : الجغرافيا و الديموجرافيا والموارد

يقع إقليم دارفور في غرب السودان ويتاخم ثلاث دول أفريقية هي ليبيا في الشمال , وتشاد في الغرب , وأفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي. أما بصدد مساحة الإقليم فقد تباينت الدراسات في تحديدها بشكل لافت , حيث يقدرها البعض . على سبيل المثال . بربع مليون كيلو متر مربع[1], في حين يذكر البعض الآخر أنها تعادل مساحة فرنسا[2] (أي زهاء 550 ألف كيلومتر مربع), أما الموسوعة البريطانية فتقدر مساحة دارفور بمائةً وسبعين ألف ميل مربع (أي ما يعادل تقريبا 440 ألف كيلو متر مربع)[3], وأخيرا وليس آخراً تشير بعض مصادر الحزب الشيوعي السوداني إلى أن مساحة الإقليم تعادل خمس مساحة السودان وبناء عليه مساحة الأراضي الدارفورية بمائتي ألف ميل مربع[4] (أي ما يعادل 518 ألف كيلو متر مربع).

وهكذا تبدو جلية صعوبة مهمة أي باحث يريد أن يدلو بدلوه في مشكلة دارفور , ذلك بأنه إذا كان الاختلاف بين حول حقيقة موضوعية كمساحة الإقليم , فما بالنا بعشرات الحقائق المتداخلة والملتبسة والتي هي في ذات طبيعة تقديرية ومراوغة كتلك التي تحيط بتلك المشكلة وتداعياتها .

على أية حال فإنه يمكن القول بأن مساحة إقليم دارفور . حسب أغلب المراجع . ربما تتجاوز الخمسمائة ألف كيلومتر مربع . ولقد قسم الإقليم إدارياً . منذ عام 1994 . إلى ثلاث ولايات هي ولاية شمال دارفور (وعاصمتها الفاشر), وولاية جنوب دارفور (وعاصمتها نيالا) , وولاية غرب دارفور (وعاصمتها الجنينة) , ويقوم على شأن كل من هذه الولايات الثلاث وال تعينه الحكومة السودانية [5].

أما على الصعيد الديموجرافي فإن عدد سكان الإقليم يبلغ . حسب إحصاء عام 1994 الرسمي . زهاء الستة ملايين نسمة يتألفون مما يقرب من مائة جماعة عرقية (قبلية) . ومن بين

هذه القبائل ما هو ذو أصول أفريقية , ومنها ما هو ذو أصول عربية . وعلى حين تمتهن غالبية أبناء القبائل الأفريقية في دارفور مهنة الزراعة، ويمثل الرعي مهنة أبناء القبائل العربية في غالبيتهم [6].

وتعتبر قبيلة الفور واحدة من أكبر القبائل الدارفورية الأفريقية , كما أنا القبيلة التي منها يستمد إقليم (دارفور) مسماه والذي يعني أرض الفور أو ديار الفور . وإلى هذه القبيلة توجد العشرات من القبائل الدارفورية الأفريقية الأخرى لعل من أشهرها كلاً من البارني والمساليت، والتاما، والجبل، والأرانجا، والزغاوة، والرزيقات . أما أشهر القبائل الدارفورية ذات الأصول العربية فتأتي في مقدمتها كل من قبائل التعايشة، والحبانية ،و المجاميد، والبني حلبه. وتدين بالإسلام كافة القبائل الدارفورية على اختلاف لغاتها ولهجاتها،وهي تستخدم اللغة العربية كلغة للتواصل فيما بينها [7].

أما على صعيد الموارد فإن دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية , إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس , كما ينتج بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من خمس إنتاج العالم من الصمغ العربي[8]. والأهم من ذلك أن الإقليم غني بخام اليورانيوم وهو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً . ويشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن مكتب الكونجرس بخصوص الشأن السوداني قد أكدت اكتشاف اليورانيوم خلال السنوات القليلة الماضية في مناطق جبال النوبة وحفرات و كردفان بالإضافة إلى إقليم دارفور[9]. و فوق كل ذلك وقبله من حيث الأهمية فقد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينيات القرن الماضي , بحيث بات الإقليم يشكل بالفعل منطقة غنية بذلك الخام الإستراتيجي عظيم الأهمية [10]. ولعل من أواخر الاكتشافات في هذا الصدد ذلك الذي أعلنت عنه الحكومة السودانية . حسب وكالة رويترز . في عام 2005 من أن شركة ABCO (التي تمتلك شركة Cliveden السويسرية 37% من أسهمها) قد بدأت التنقيب عن النفط في دارفور بعد ما أظهرت الدراسات المبدئية وجود كميات هائلة من الخام بالإقليم [11].

ولا يفوتنا ونحن بصدد نفط دارفور أن نشير إلى أن الحكومة السودانية منحت الصين نصيب الأسد فيما يتصل بامتيازات التنقيب عن الخام بمختلف مناطق البلاد بما فيها دارفور , وبالتالي فقد تجاهل السودانيون المعني الأول بأمر النفط في العالم المعاصر والمتمثل بطبيعة الحال في الولايات المتحدة . وتلكم هي الحقيقة التي قد تعطي تفسيراً مقنعاً لانغماس العملاقين الأمريكي والصيني في مشكلة دارفور على النحو الذي سنعرض له في صفحات تالية.

مشكلة دارفور : الأسباب والجذور والأطراف و التداعيات

تشير ملاحظة التاريخ الدارفورى إلى أن أبناء الإقليم عرباً و أفارقة عاشوا لعقود طويلة تظللهم أجواء السلام , ويسود علاقاتهم المتبادلة التماسك والتعاون والتسامح . غير أن هذه الأجواء راحت تأخذ في التبدل منذ ثمانينيات القرن العشرين من جراء الشعور بشح الموارد وتزايد معدلات الفقر والفاقة في صفوف الدارفوريين على إثر موجات الجفاف والتصحر التي اجتاحت الإقليم وتعاقبت عليه مذاك . وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مشكلة دارفور ارتبط ظهورها منذ البداية بأسباب تتعلق بالصراع على الموارد وأكثر من كونها أسباباً ذات طابع عرقي سلالي . وتلكم ها الحقيقة التي تؤكدها العديد من الدراسات والتقارير التي انصبت على المشكلة فعلى سبيل المثال ورد في تقرير للأمم المتحدة صدر في يونيو 2007 ما مفاده (إن الجفاف يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دارفور بالأساس , حيث دفع سكان دارفور من مزارعين ورعاة رحل إلى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة). كما جاء في التقرير الأممي الذي أعده برنامج البيئة التابع للمنظمة الدولية : (إن التنافس على موارد النفط والغاز والماء و الخشب و الأرض هو المسئول عن إذكاء واستمرار القتال ليس في دارفور وحدها بل في أقاليم أخرى من السودان)[12]. كذلك فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان جي في مقالة له نشرته الواشنطن بوست مواكباً للتقرير الأممي : (إن التغيير المناخي يتحمل جزءا من المسئولية عن تفجر الصراع في دارفور)[13]إلى جانب ما تقدم فقد أكد تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المؤرخ في 18 سبتمبر 2004 على أن الجفاف والتصحر في السبعينيات الثمانينيات وندرة الموارد هي سبب الصراع بين المزارعين والرعاة[14] .

وارتباطاً بما تقدم فإن الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور تمثلت في تصاعد التوتر بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ سنوات الثمانينيات ، حيث أنشأ الفور تجمعاً عرف بالحزام الأفريقي , وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب , ومن هنا بدأ . كما يقول البعض . التفريق بين ما هو عربي وما هو أفريقي داخل دارفور [15]. وشيئاً فشيئاً راحت مشاعر السخط والغضب إزاء حكومة الخرطوم تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة , إذ راحوا يحملونها المسئولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم ويتهمونها بتجاهله في خططها التنموية , بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم . لكي تتغول النعرة العرقية الأفروعربية بمرور الوقت وتظهر في أوساط الدارفوريين الأفارقة حركات عرقية عديدة راحت تسعى إلى رفع ما تراه ظلماً وغبناً طالما مورس إزاء بني جلدتها من قبل كاف الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله.

ولقد أسهم في تفاقم التمرد في الإقليم شعور الدارفوريين الأفارقة بأن حكومة الخرطوم كرست كل اهتمامها لإيجاد الحلول لمشكلة الجنوب , وغضت الطرف عن دارفور ومشكلاته المعقدة المتنامية . لذلك فإنه لم يكن من قبيل الصدفة . كما يقول البعض . أن تطفو مشكلة دارفور . بقوة

. على سطح الأحداث مع بداية عام 2003 , حيث كانت الحكومة السودانية منغمسة تماماً في المفاوضات مع جون جارانج , وبدأت تلوح في الأفق بشائر اقتراب تسوية مشكلة الجنوب , وبالتالي فقد كان على الدارفوريين الأفارقة تصعيد تمردهم بغية لفت الأنظار إلى مشكلاتهم المتجاهلة [16].

وارتباطاً بما تقدم فقد اندلعت الاضطرابات بالإقليم بدءاً من فبراير 2003 حيث أعلنت مجموعات من الطلاب والناشطين تمردها على الحكومة المركزية , متهمة إياها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تنموياً . واشتعلت الأحداث حينما قتل المتمردون 75 جندياً حكومياً وسرقوا كميات كبيرة من الأسلحة و الذخائر , ودمروا أربع طائرات حربية مروحية , واثنتين من طائرات أنطونوف Antonov المملوكة للجيش السوداني [17].

وبطبيعة الحال لم تكن هذه العملية وليدة اللحظة , كما أنها لم تأت من فراغ ولا هي كانت عملية استثنائية ولا عشوائية , وإنما كانت عملية منظمة مثلت الحلقة الأولى في مسلسل عنف لا يزال إقليم دارفور يعيشه بكل مأساويته مذاك . وهاهي النعرة العرقية الأفروعربية تطل بوجهها القبيح في ذلك الإقليم الذي طالما مثل نموذجاً للتسامح وتجسيداً لفكرة الإخوة الإسلامية. لقد انتقلت عدوى التنافر الأفروعربي من جنوب السودان إلى غربه , لكي تطفو على سطح الأحداث في دارفور حركات عرقية عديدة في أوساط أبناء القبائل الأفريقية والعربية على السواء. وهي حركات لجأت كلها إلى العنف في سبيل إنجاز أهدافها وبرامجها , إذ راح أبناء دارفور أفارقة وعرباً يمتشقون سيوفهم في مواجهة بعضهم البعض وسط اتهامات متبادلة بالمسئولية عما يجري . ويتمثل أبرز هذه الحركات الدارفورية الأفريقية في كل من جبهة تحرير السودان وحركة العدل و المساواة , في حين تمثل الميلشيا المعروفة بالجنجويد التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية العربية . وفيما يلي نعرف بكل من هذه التنظيمات ودورها باعتبارها أطرافاً رئيسية في مأساة دارفور.

1) حركة / جيش تحرير السودان

ظهرت هذه الحركة إلى حيز الوجود على إثر اجتماع لمجموعة موسعة من أبناء قبيلتي الفور والزغاوة عقد بمنطقة (أبو جمرة) في شمال دارفور بتاريخ 21 يوليو 2001 , حيث أقسم المجتمعون يميناً صارماً على المصحف بالعمل معاً على إحباط ما أسموه سياسات القائلين بسيادة العرب في دارفور. وتأسست الحركة فعلياً في نوفمبر 2001 و أطلقت على نفسها في البداية جبهة تحرير دارفور[18], حيث تبنى مؤسسوها في بادئ الأمر هدفاً انفصالياً , غير أنها تراجعت بمرور الوقت عن فكرة الانفصال وغيرت اسمها في 14 مارس 2003 إلى حركة تحرير السودان , كما قد يشار إليها أيضاً بجيش تحرير

السودان[19]. وقد أصدرت الحركة آنذاك ما يعرف ببيان مارس الذي أكدت فيه على أن حكومات السودان خلال مرحلة ما بعد الاستقلال اتبعت سياسات قوامها التهميش والتمييز العنصري والاستغلال وإثارة الفرقة , على نحو أدى إلى اضطراب أجواء التعايش السلمي بين الجماعتين العربية و الأفريقية في الإقليم . وأضاف الموقعون على بيان مارس أن هدف هذه الحركة / الجيش هو إيجاد سودان ديمقراطي موحد على أساس جديد من المساواة وفصل الدين عن الدولة [20].

وتعد هذه الحركة هي الأقوى و الأمضى تأثيراً والأكثر عدداً والأقوى مراساً والأفضل تسليحاً بين سائر التنظيمات الدارفورية . ويتمثل أبرز قادتها في كل من عبد الواحد النور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور , وميني ميناوي أحد أبناء قبيلة الزغاوة. ويعتبر النور القائد الأبرز داخل الحركة بل وداخل سائر التنظيمات الدارفورية, وتدين له بالولاء غالبية القبائل الأفريقية لاسيما أبناء قبيلة الفور والتي هي كبرى هذه القبائل . ويتميز بموقفه المتشدد من الحكومة السودانية , وبرفضه الدائم التصالح معها . في حين اتخذ ميناوى موقفاً مغايراً في هذا الصدد , حيث دخل بالفعل في مفاوضات جدية مع حكومة الخرطوم استضافتها العاصمة النيجيرية أبوجا . وكان من جراء هذا التباين في المواقف أن انقسمت حركة تحرير السودان . على إثر مؤتمرها في حسكنيتة (أكتوبر . نوفمبر 2005) إلى جناحين هما جناح الفور بقيادة عبد الواحد النور والذي تمركز في جبل مرة، وجناح الزغاوة في شمال وشرق وجنوب دارفور بزعامة ميني ميناوي[21].وارتباطاً بما تقدم رفض عبد الواحد النور التوقيع على ما يعرف باتفاق سلام دارفور في آخر لحظة وبدون مبرر واضح أو مقنع برغم أنه خاض جولاتها التفاوضية السبع المسبقة. وهو الاتفاق الذي أنجزه ميناوي مع حكومة الخرطوم , وتم التوقيع عليه في 5مايو 2006 بالعاصمة النيجيرية أبوجا من قبل زعيم جناح الزغاوة بجيش تحرير السودان , ومجذوب الخليفة ممثلاً للحكومة السودانية [22]. وهو أيضا الاتفاق الذي على إثر توقيعه فقد ميناوي عدداً كبير من أتباعه ولا سيما من أبناء قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها , في حين تزايد أنصار عبد الواحد النور , وتدعمت قوته كأبرز قيادة مناوئة للحكومة السودانية داخل دارفور . وتجدر الإشارة هنا إلى أن النور تأثر كثيراً بشخصية وأفكار الزعيم الجنوبي الراحل جون جارانج , ولعل ذلك يبدو جلياً من خلال المسمى الذي اختاره النور لحركته والذي يماثل ذات مسمى حركة جارانج , ذلك إلى جانب تبني الحركة الدارفورية لبرنامج يكاد يتطابق من حيث ما يحويه من غايات ووسائل ومقولات مع برنامج الحركة الجنوبية بزعامة جارانج . كما أشارت بعض المصادر إلى أن الحركتين ارتبطتا بعلاقات وثيقة على الصعيد الميداني , حيث أمد جون جارانج حركة

عبد الواحد النور بالأسلحة والذخائر حتى عام 2004 , كما أن ثمة محاربين دارفوريين قد قاتلوا فعلياً في صفوف جيش جارانج [23]، الذي طالما وصفه النور بالحليف الإستراتيجي .

كذلك فقد ارتبطت الحركتان والقيادتان بعلاقات وثيقة مع النظام الإريتري بقيادة أسياسي أفورقي, وهو الرجل الذي يعد واحدا من ألد أعداء نظام الرئيس عمر البشير وأكثرهم إثارة للمشاكل في مواجهته . وتشير بعض التقارير في هذا الصدد إلى أن الرئيس الإريتري قدم مساعدات لا بأس بها لحركة عبد الواحد النور عبر حركة جون جارانج [24].

و فوق كل ما تقدم فقد أقدم عبد الواحد النور على خطوة عظيمة الخطر والدلالة , حيث ذهب في مطلع عام 2008 . حسب تصريحاته لوسائل الإعلام الدولية. إلى فتح مكتب لحركته في إسرائيل , وراح يطالب بأن يسمح لإسرائيل بافتتاح سفارة لها في الخرطوم , كما أشاد النور . في ثنايا تصريحاته هذه . بالدولة العبرية ، لأنها حسب قوله أنقذت شباباً سودانيين من الإبادة , وذلك في إشارة إلى قيام إسرائيل بمنح اللجوء السياسي لستمائة دارفوري [25].

ولم يكتف عبد الواحد بما تقدم وإنما قام بزيارة إسرائيل في أوائل فبراير 2009,وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني في 16 فبراير 2009 أن الرجل زار البلاد بناء على مبادرة شخصية منه ، حيث حضر مع مجموعة من اليهود الأوربيين معظمهم فرنسيون مهتمون بقضية دارفور , وشارك بالحضور في مؤتمر هرتزليا, كما التقى أثناء زيارته لإسرائيل بعاموس جلعاد رئيس مكتب الأمن السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية . ونقلت الصحيفة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية القول بأنه " لمصلحة الأمن القومي فقد عقدت عدة اجتماعات , وليس من عاداتنا التعقيب على مثل هذه الاجتماعات" [26]. يذكر كذلك أن عبد الواحد النور أكد في تصريح لقناة الجزيرة الإخبارية . في أعقاب تلك الزيارة . أنه قام بالفعل بزيارة إسرائيل , وأنه عازم على زيارتها مرات ومرات نظراً لوجود ثمانية آلاف لاجئ سوداني هناك , واعتبر النور بأنه لا وجود لعداوة بين حركته وإسرائيل , وأكد أنه سيقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها , وسيفتح لها سفارة في الخرطوم وعديداً من القنصليات في مدن سودانية أخرى , حيث إن برنامجه . حسب قوله . هو التطبيع الكامل مع إسرائيل لاسيما على الصعيد السياسي في حال وصوله إلى سدة الحكم في الخرطوم , وهو الأمر الذي اعتبره قد بات قريب المنال[27].

وفي لقاء مماثل مع قناة البي بي سي الإخبارية العربية أذيع في 19 مارس 2009 أكد عبد الواحد النور نفس مقولاته السابقة ولم يتراجع عن أي منها مبرزاً عزمه على

التخلص مما أسماه النظام الإسلامي المتطرف في الخرطوم , وإقامة سودان ليبرالي علماني , وشدد على علاقاته الوطيدة بدولة إسرائيل .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عبد الواحد النور قد فر من في عام 2007 إلى العاصمة الفرنسية باريس حيث يقيم بها منذ ذلك التاريخ , وقد أشارت بعض التقارير الحكومية الفرنسية استغلت الأمر واتخذت من النور تكئة لنفوذ فرنسي في دارفور موازي النفوذ الأمريكي والبريطاني بالإقليم.

وتأسيساً على كل ما تقدم يبقى من المشروع والمبرر لأي باحث جاد أن يتساءل : ألا يعد عبد الواحد النور أداة تستخدمها قوى خارجية معادية _تأتي إسرائيل في مقدمتها_ لتنفيذ مخططاتها في السودان وتصفية حساباتها مع النظام السوداني ؟

أوقن بأن الإجابة على هذا التساؤل الكبير تبدو جلية في ثنايا السرد السابق.

2) حركة العدل والمساواة:

تأسست هذه الحركة عام 2001 على يد وزير دولة سابق يدين بالولاء لحسن الترابي يدعى خليل إبراهيم. حيث أصدرت في ذلك العام ما يعرف بالكتاب الأسود والذي تركز حول إثبات التهميش الكلي لدارفور ومناطق أخرى من السودان ,من حيث جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية , بل ومن حيث النفوذ السياسي الممنوح لأبناء تلك المناطق من قبل حكومة الخرطوم . كما أكد الكتاب على وجود حال عدم توازن فيما يتصل بتوزيع السلطة والثروة في السودان عموماً [28].وقد بدأت حركة العدل والمساواة عملياتها الميدانية فعلياً في أوائل عام 2003 , وهى حركة أصغر حجماً وأقل بروزاً من حركة تحرير السودان , وإن كانت تليها في المرتبة بين سائر التنطيمات الدارفورية المناوئة لحكومة الخرطوم , ويتمثل أبرز أعمال العنف التي قامت بها في الحركة في هجومها على مدينة أم درمان معلنة سعيها لدخول الخرطوم خلال شهر مايو 2008 وهو الهجوم الذي لم يحقق أهدافاً تذكر في الواقع , وإن كان لفت الأنظار بشدة إلى الحركة من الناحية الدعائية . وهى العملية التي على إثرها اتهم الرئيس البشير الحركة بتلقي أموالاً من إسرائيل .

وترتكز الحركة إلى قاعدة عريضة تتمثل في قبيلة كوجي المتفرعة من الزغاوة , وبالرغم من كونها أضعف عسكرياً من حركة تحرير السودان إلا أنها أبدت نضجاً سياسياً أكبر, كما أقامت هيكلاً تنظيمياً متميزاً . وتتبنى الحركة نهجاً إسلامياً متأثرة في ذلك بفكر السياسي والمفكر السوداني الإسلامي المعارض حسن الترابي [29]. ونظراً لتوجهها هذا

فقد رفض عبد الواحد النور فكرة اندماج الحركة مع حركة / جيش تحرير السودان التي يرأسها , وعلى الرغم من أن الحركتين قاتلتا معاً في معركة الفاشر خلال المراحل الأولى من الصراع إلا أنهما تقاتلتا في أكثر من موقف آخر[30], وأصبح موقف عبد الواحد النور المعادي لحركة العدل والمساواة بائناً للعيان , حيث صرح في أكثر من وسيلة إعلامية أنه يعتبرها الذراع العسكري لحزب المؤتمر الشعبي وزعيمه حسن الترابي , حيث تتبنى نهجه الإسلامي الذي أضر بالسودان أشد الضرر , مؤكداً استمرار حركة / جيش تحرير السودان في العمل منفردة وبالتعاون مع نظيراتها من التنظيمات العلمانية من أجل خلع ما أسماه حكومة البشير الإسلامية المتطرفة , وإقامة سودان علماني ليبرالي يحقق الحياة الكريمة لكافة السودانيين على حد قوله.

يشار كذلك إلى أن حركة العدل والمساواة رفضت التوقيع على اتفاقية أبوجا لعام 2006 , غير أنها شاركت في الجولات التفاوضية التي استضافتها مدينة سرت الليبية عام 2007 بشأن دارفور , كما شاركت الحركة في مفاوضات أروشا بتنزانيا في ذات العام , وهي المفاوضات التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة وحضرها اثنا عشر فصيلاً دارفورياً مناوئاً لحكومة الخرطوم , واستهدفت إيجاد أرضية مشتركة للتفاوض مع الحكومة السودانية في إطار التوصل إلى حل شامل للمشكلة , وهي كذلك الجولات التفاوضية التي رفض عبد الواحد النور بإصرار المشاركة فيها[31].

يشار كذلك إلى أن حركة العدل والمساواة كانت كبرى الحركات الدارفورية المشاركة في التفاوض مع حكومة الخرطوم خلال جولة المفاوضات التي تمت بوساطة قطرية واستضافتها العاصمة الدوحة في فبراير 2009 , والي أسفرت عن توقيع اتفاقية حسن النوايا بين الطرفين السودانيين في السابع عشر من الشهر ذاته. ويشار هنا إلى الولايات المتحدة قد قللت من شأن اتفاق الدوحة واعتبرته . على لسان مندوبتها في الأمم المتحدة سوزان رايس . خطوة متواضعة في اتجاه السلام مع تأكيد الموقف الأمريكي المتشدد من الرئيس البشير , وإصرارها على ضرورة تعامل مجلس الأمن معه بنوع من الشدة , وعدم التراخي بشأن تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله [32], والذي توقعت رايس صدوره قبل أن يصدر فعلياً في الرابع من مارس 2009 على نحو ما سنعرض له بتفصيل لاحق. يشار كذلك إلى أن عبد الواحد النور المعروف بموالاته لإسرائيل وبالتالي الولايات المتحدة رفض منذ البداية المشاركة في مفاوضات الدوحة , ووصفها في حديث له مع قناة البي بي سي العربية في 19 مارس بأنها مسرحية إسلامية إسلامية.

على أية حال فإنه على الرغم من أن حركة العدل والمساواة وقعت اتفاق حسن النوايا مع حكومة البشير إلا أن رئيسها خليل إبراهيم سرعان ما أقدم على تصرف من شأنه أن يبعثر أوراق ذلك الاتفاق , ويجعل تنفيذه أمراً بعيد المنال حاله في ذلك حال اتفاق أبوجا وغيره مما سميت باتفاقات سلام دارفور . ويتمثل ذلك التصرف في ترحيب خليل إبراهيم بقرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي باعتقال الرئيس البشير . كما أسلفنا القول . في 4 مارس 2009, ولم يكتف إبراهيم بذلك وإنما أكد أن حركته ستكون إحدى آليات المحكمة لتنفيذ قرار الاعتقال إن لم تكن هناك آليات لتنفيذه .

3) حركة الجنجويد (حركة المجاهدين)

تعني لفظة جنجويد . حسب تعبير أبناء دارفور . جان على جواد , وهي تستخدم داخل الإقليم في الإشارة إلى قطاع الطرق واللصوص المسلحين الذين يهاجمون الأهالي والممتلكات من فوق ظهر حصان أو بعير، فيقضون مضجع الآمنين , ويدمرون ممتلكاتهم , ويسلبون أموالهم [34].ومع بداية الصراع المسلح في دارفور خلال السنوات الأخيرة ارتبطت هذه اللفظة بميلشيا ظهرت في أوساط القبائل الدارفورية العربية أطلقت على نفسها مسمى حركة المجاهدين [35]. وهي الحركة التي رفعت راية أبناء تلك القبائل وحملت سيفهم في مواجهة الحركات المسلحة لأبناء القبائل الأفريقية السابق الإشارة إلي بعضها . وبطبيعة الحال برفض أبناء القبائل العربية في دارفور نعت حركتهم بالجنجويد بكل ما تشير إليه هذه اللفظة من صفات خسيسة يرون أنفسهم أبعد ما يكونون عنها , لاسيما وأنهم يعتبرون أنفسهم حركة جهادية في مواجهة القوى الخارجية المتربصة بوطنهم و أذنابها في الداخل .غير أن مسمى الجنجويد ظل هو المسمى الأكثر شيوعاً لتلك المليشيا على كافة الأصعدة الدبلوماسية والإعلامية , حيث تصر الولايات المتحدة وحليفاتها على استخدامه نظراً لما ينطوي عليه من تحقير لتلك الميليشيا , والحط من شأنها , بما يجعلها محطاً للسخط والازدراء من قبل جماعة الدول والرأي العام العالمي.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك وإنما راحت تكيل الاتهامات للحكومة السودانية بدعوى أنها من يقف وراء تأسيس تلك الحركة / الميلشيا ، كما وأنها الداعم الأساسي لها بكل صنوف الدعم بما في ذلك إمدادها بالسلاح , وإقحام الجيش السوداني كمعضد لها في صراع دارفور الدامي [36], كما يصر الأمريكيون على تحميل تلك الحركة ومن ورائها الحكومة السودانية المسئولية الرئيسية عما أصاب إقليم دارفور وأبناءه من إزهاق للأرواح وتدمير للممتلكات , ليس هذا فحسب بل ويؤكدون ارتكابها لجرائم عديدة ضد الإنسانية من شاكلة اغتصاب النساء وقتل المدنيين بل وتبني سياسة منهجية قوامها ممارسة

أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية في مواجهة أبناء القبائل الدارفورية الأفريقية[37]. وذلك كله على النحو الذي سنعرض له بتفصيل لاحق.

4) تنظيمات دارفورية أخرى:

تشير ملاحظة الواقع الدارفورى إلى تفشي ظاهرة الانقسام بل والتناحر في صفوف الحركات المتصارعة داخله , على نحو يجعله واقعاً بالغ التعقيد يختلط فيه الحابل بالنابل , بحيث يستعصي على أي باحث الوقوف على حقيقته كاملة , أو حتى التوصل إلى حصر دقيق لتلك الحركات وتوجهاتها الحقيقية لاسيما في ظل الولاءات دائمة التغير في صفوفها . و بالرغم من أن ظاهرة الانقسام وتعدد وتبدل الولاءات هذه تبدوا جلية في صفوف الحركات الدارفورية المنتمية للقبائل الأفريقية , إلا أنه حتى التنظيمات العربية لم تستثنى من هذه الظاهرة ,وإن كانت معاناتها في هذا الصدد أقل من معاناة نظيراتها الدارفورية الأفريقية التي لم تكن أبداً على قلب رجل واحد . ولقد عبر عن هذه الظاهرة ألفا كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء محادثات سرت في 27 أكتوبر بقوله (يرفض مسلحو دارفور المناهضون للحكومة أن يطلق عليهم متمردون , فهم يرون أنهم يمثلون حركات مقاومة , ومع ذلك فهم دائمو الانقسام , في البداية كان لدينا ثلاث حركات الآن لدينا عشرون ولو تأخرنا عن صنع السلام لربما وصل العدد إلى أربعين أو ستين) [38]. ويلاحظ أن قادة بعض الفصائل الدارفورية الأفريقية رفضوا حضور مفاوضات سرت (وكذلك مفاوضات أروشا) لأسباب لا تليق بكونهم زعماء حركات . على حد قولهم . مقاومة , يفترض فيهم الترفع عن الصغائر و الخلافات الشخصية والانشغال بالقضية السامية التي يؤكدون أنهم يناضلون من أجلها . فعلى سبيل المثال رفض كل من عبد الواحد النور مؤسس حركة تحرير السودان وخالد إبراهيم قائد الجناح الثوري لحركة العدالة والمساواة الحضور إلى سرت لأسباب تتعلق بدعوة بعض قادة الجماعات الدارفورية المتمردة يراها الرجلان لا تتمتع بتواجد قوي على أرض الواقع في دارفور[39].

وتأسساً على ما تقدم يمكن القول أن ثمة تعدداً واضحاً للحركات المسلحة المتصارعة داخل دارفور , وهو تعدد يرتد في الأساس إلى حالة الانقسام البائن التي أصابت الحركات الثلاث الأصلية والتي عرضنا لها بتفصيل سابق .

وتؤكد التقارير أن عدد التنظيمات الدارفورية المسلحة حالياً يتجاوز الثلاثين تنظيماً , فإلى جانب الحركات الثلاث الكبرى نذكر على سبيل المثال فصيل العقيد جبريل المنشق عن حركة العدالة والمساواة في مايو 2004 [40], وهناك العديد من الفصائل التي انشقت

عن جناح عبد الواحد النور في حركة / جيش تحرير السودان , وهى الفصائل التي رفضت . في غالبيتها. نهج النور الممالئ لإسرائيل , فهناك ما يعرف بحركة تحرير السودان (قيادة الوحدة) وأبرز زعمائه سيد شريف جار النبي المقيم بهولندا حاليا , وهناك ما يسمى بجبهة الخلاص الوطني التي تأسست في عام 2007 على يد عدد من قيادة حركة تحرير السودان الخارجين على عبد الواحد النور, وهناك كذلك الفصيل الذي يرأسه محجوب حسين , وفصيل سليمان مرجان وغير ذلك الكثير.

أما على صعيد الفصائل العربية التي يشار إليها تقليدياً في الغرب باعتبارها موالية لحكومة الخرطوم ومدعومة من قبلها فلم تنجو هى الأخرى من حمى الانقسام والتناحر وتشير إلى ذلك جولي فلينت المتخصصة في شئون السودان بقولها: (إن دارفور اليوم بات خضماً معقداً من الصراعات, وإذا نظرنا إلى الأمر باعتباره مجرد مشكلة بين الحكومة والمتمردين فسنكون قد أخطأنا وجهتنا) . وتضيق فلينت " أنا مستعدة للمراهنة على أن أغلب من ماتوا هذا العام (2007) في دارفور كانوا من المليشيات العربية والقوات الحكومية , لقد كان التقاتل الأسوأ هو الذي جرى بين الجماعات العربية التي سلحتها الحكومة في الماضي وباتت الآن تقاتل بعضها البعض" [41].

ويبقى التساؤل ماذا كانت محصلة هذا الوضع الدارفوري المعقد المثقل بالانقسامات والتناحرات والسلاح؟

لقد كان من شأن الحروب الدروس التي شهدها إقليم دارفور خلال السنوات السابقة أن أصيبت مرافقه . بطبيعة الحال . بقدر لا يستهان به من الدمار , كما أزهقت من جراء تلك الحرب أرواح الآلاف من أبنائه , وشرد منهم ما يقدر بمئات الآلاف . لكن ككل شيء يتعلق بمشكلة دارفور فإن هناك اختلافا بائنا حول تقدير حجم الخسائر التي مني بها الإقليم سواء ما تعلق منها بالجانب البشري , أو حتى على صعيد الخسائر المادية . وارتباطاً بما تقدم تباين المحللون والساسة بصدد توصيف حقيقة ما يجري في دارفور , وكذلك حول هوية الطرف أو الأطراف المسئولة عن ذلك الذي يجري.

فعلى سبيل المثال تشير إحدى الدراسات إلى أنه(خلال الستة عشر شهراً الأولى من الصراع الدارفوري قتل حوالي عشرة آلاف شخص وشرد 800 ألف , ودمرت أربعمائة قرية بأكواخها , الأمر الذي أدى إلى تصاعد الاتهامات الغربية للرئيس عمر البشير بانتهاج سياسة الإبادة الجماعية , وهي الاتهامات التي أكدتها أيضاً المنظمات المسيحية المنغمسة في الإقليم) [42]. ويلاحظ في طيات ما تقدم أمران هامان تتعين الإشارة إليهما ' الأمر الأول أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة راحت تؤكد منذ بداية الصراع على اتهام حكومة الرئيس البشير بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ,كما أنها لم

تقدم على توجيه أية انتقادات للحركات المناهضة لحكومة الخرطوم إلا لماما وبصيغ من قبيل انتهاكات وأعمال عنف . أما الأمر الثاني فيتعلق بانغماس بعض المنظمات المسيحية في الشأن الدارفوري , وحرصها على تحميل حكومة الخرطوم المسئولية عما يجري بالإقليم المنكوب , وهو أمر يطرح التساؤلات حول حقيقة دور هذه المنظمات داخل إقليم لا يوجد بين قاطنيه من عرب وأفارقة من هو غير مسلم , ولعلنا لا نكون مغالين إذا ما قلنا أن هذا الدور تحيط به الشكوك ويكتنفه الغموض , ويثير الريبة.

وبالانتقال إلى تقرير آخر فقد أعلنت الولايات المتحدة في سبتمبر 2004 أنه تم تدمير 574 قرية كما أن 157 أخرى تعرضت لأضرار كبيرة داخل دارفور منذ نشوء الصراع , واعتبر الأمريكيون أن الحكومة السودانية عاقبت مدنيي القرى التي ينتمي إليها المتمردون , وأن القتل طال الأطفال , كما أن النساء في تلك القرى تعرض لعمليات اغتصاب جماعي من قبل الجنجويد[43]. وكان كولن باول قد أعلن في بداية الشهر ذاته وكان وقتها وزيراً للخارجية الأمريكية أن المعلومات الرسمية الواردة من دارفور تؤكد . حسب قوله . حدوث إبادة جماعية , وبعدها بأسبوع استخدم الرئيس جورج دبليو بوش نفس الاصطلاح (الإبادة الجماعية) في خطاب له إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وهو اصطلاح من شأن استخدامه . كما يقول البعض . أن يثير الجماعة الدولية , وينقل السودان إلى بؤرة اهتمام المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية , كما يعطي المبرر في الوقت ذاته للمطالبة بالتدخل الدولي في مواجهة حكومة الخرطوم [44].

وفي تقدير آخر حول محصلة الصراع الدارفوري يذكر البعض أن عدد القتلى خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر ذلك الصراع يبلغ حوالي 200 ألف , في حين يبلغ عدد المشردين مليوناً ونصف المليون , وهو ما دفع الولايات المتحدة حسب هذا المصدر إلى وصف الوضع في الإقليم بأنه إبادة جماعية . ورد على ذلك الرئيس البشير مؤكداً زيف هذا التصور الأمريكي , معتبراً أن في الأمر مؤامرة على السودان من قبل ما أسماه الاستعمار الجديد والصهيونية , وهو الكلام الذي . على حد قول صاحب هذا التقرير . لم يلق آذاناً صاغية إلا لدى عرب دارفور , وشعوب المنطقة العربية .[45]

وفي ذات الإطار كانت منظمة الصحة العالمية قد أعلنت في تقرير لها نشر في أكتوبر 2004 أن عدد المشردين الدارفوريين يبلغ زهاء 1,8 مليون شخص , فر مائتا ألف منهم إلى دولة تشاد المجاورة كلاجئين , كما أشار التقرير إلى أنه خلال الستة أشهر السابقة على نشر التقرير توفي نحو سبعين ألفاً من النازحين لأسباب عديدة كالأمراض وسوء التغذية [46].

وينأى البعض بنفسه عن الخوض في ذلك الخضم من الإحصاءات المتباينة بصدد الخسائر البشرية الدارفورية فيذكر أن عدد القتلى من جراء الحرب حسب منظمة أطباء بلا حدود يبلغ 73700 , في حين أنه يبلغ حسب تقارير الخارجية الأمريكية حتى عام 2005 زهاء 172154 قتيل [47]. ويلاحظ هنا بوضوح التباين الكبير بين المصدرين , وميل التقارير الرسمية الأمريكية إلى اعتماد أرقام للقتلى قد تنطوي على المبالغة و التهويل.

وتشير إحصائيات وكالة التنمية الدولية الأمريكية . في السياق ذاته . إلى أن عدد الذين فقدوا حياتهم لأسباب تتعلق بسوء التغذية وتفشي الأمراض في صفوف النازحين داخل معسكرات الإيواء بدارفور قد بلغ زهاء 108588 شخصاً حتى يناير 2005 , يضاف إليهم ما يقرب من 25 ألفاً آخرين قضوا لنفس الأسباب في المناطق الدارفورية النائية [48].

وفي مقالة حديثة الظهور يذكر أحد المحللين أن عدد النازحين في دارفور يبلغ نحو 2,2 مليون شخص , في حين يذهب إلى القول بأن عدد القتلى يبلغ زهاء 300 ألف شخص [49].

ويشار كذلك إلى أن كبير مسئولي الأمم المتحدة للشئون الإنسانية جون هولمز في خطاب له أمام مجلس الأمن ألقاه في أبريل 2008 قد قدر عدد ضحايا الصراع الدارفوري بحوالي 300 ألف قتيل , لكن مندوب السودان لدى الأمم المتحدة رد باستهجان مؤكداً أن بلاده تقدر عدد قتلى الصراع بنحو عشرة آلاف قضوا جراء القتال نافياً في ذات الوقت أن يكون الإقليم قد شهد حدوث مجاعات أو تفشي أوبئة . وأضاف المندوب السوداني أن تصريحات هولمز لا تساعد القضية وليست صحيحة ولا معقولة , وأردف أنه ينبغي عليه أن يبلغنا بمن أجرى هذه الدراسة , ومن كلفه بها , وكيف تم إجراؤها . و الغريب أن هولمز صرح لاحقاً فيما يشبه التراجع أنه لم يكن يحاول تقديم رقم دقيق , ووصف رقم الثلاثمائة ألف بأنه تقدير استقرائي نظري بالاستناد إلى أن العدد الأصلي المقدر بنحو مائتي ألف استند إلى دراسة لمنظمة الصحة العالمية مضى عليها عامان , إذ صدرت في عام 2006 [50].

وأخيراً وليس آخراً فإنه لا يفوتنا في هذا المقام أن نعرض لأهم ما ورد بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور الصادر في 25 يناير 2005 , وهو التقرير الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 لعام 2004 , وقد تركز التقرير على حالة الصراع الدارفوري خلال الفترة الممتدة من فبراير 2003 إلى يناير 2005 . وقد أكدت اللجنة من خلال تقريرها هذا مسئولية حكومة السودان _ وما أسماه

معدو التقرير ميلشيات الجنجويد _ عن حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان , وللقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم حرب طبقاً للقانون الدولي . وعلى وجه الخصوص فقد تبين للجنة . حسب التقرير . أن قوات الحكومة والميلشيات شنت هجمات عشوائية شملت قتل المدنيين والتعذيب والاختفاءات القسرية وتدمير القرى والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتشريد القسري في جميع أرجاء دارفور . وكانت الأغلبية الساحقة من ضحايا هذه الانتهاكات . حسب التقرير . من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والجبل والأرنجا وغيرها من القبائل المسماة بالأفريقية . واتهمت اللجنة . في تقريرها . الحكومة السودانية والمليشيات الدارفورية العربية التي أسمتها الجنجويد بأنها نفذت كل هذه الانتهاكات على نطاق واسع وبصورة منهجية.

وبرغم أن اللجنة برأت في تقريرها الحكومة السودانية من تهمة الإبادة الجماعية إلا أنها أشارت إلى أنه ربما يكون هناك مسئولون حكوميون ارتكبوا أعمالاً بنية الإبادة الجماعية , إلا أن إثبات صحة ذلك لا يتسنى إلا لمحكمة مختصة وعلى أسا س كل حالة على حدة.

ويضيق التقرير (ومع ذلك فهذا لا يقلل من خطورة الجرائم الدولية التي ارتكبتها الحكومة , والمليشيات التابعة لها كالجرائم ضد الإنسانية , وجرائم الحرب والتي لا تقل فظاعة وخطورة عن جريمة الإبادة الجماعية .أما بصدد الحركات المتمردة فقد أشار التقرير على استحياء إلا أن حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة ارتكبتا أعمال عنف ولكنهما . حسب التقرير . لم ترتكبا انتهاكات بشكل منهجي ومنتشر , وأن انتهاكاتها قد تشكل جرائم حرب . يشار كذلك إلى أن اللجنة أعلنت في تقريرها هذا رفضها لما ذكره المسئولون السودانيون لها من أن أي هجمات شنتها القوات المسلحة الحكومية في دارفور كانت لأغراض التصدي للتمرد واقتضتها حتميات عسكرية . و فوق كل ما تقدم فقد أوصت اللجنة بشدة بأن يحيل مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً [51]. وهذا ما تم بالفعل على نحو سنعرض له لاحقاً .

على أية حال فإنه يلاحظ أن اللجنة قد استخدمت صيغ التوكيد في إدانتها للحكومة السودانية وما يسمى بمليشيات الجنجويد في حين استخدمت لفظات من قبيل قد وربما فيما يتصل بانتهاكات المتمردين , كما أنها اعتبرت انتهاكات الحكومة وما يسمى بالجنجويد خروقات منهجية واسعة النطاق , في الوقت الذي اعتبرت فيه خروقات المتمردين محدودة وغير منهجية , وذلك كله برغم اعتماد اللجنة في إعداد تقريرها بصفة أساسية على شهادات من أسمتهم شهود العيان . يشار كذلك إلى أن الحكومة السودانية ظلت تؤكد دوماً زيف كافة الإدعاءات بارتكابها جرائم ضد الإنسانية , كما كذب الرئيس

السوداني في أكثر من مناسبة التقارير المتعلقة بوقوع عمليات اغتصاب جماعي داخل دارفور , مؤكداً على أن مثل هذا الأمر لا يتماشى مع الشيم الكريمة التي يتمتع بها الدارفوريون.

وجملة القول في شأن كل ما تقدم أن هناك تباينا واضحاً بين المعنيين بالصراع الدارفوري سواء فيما يتعلق بحجم الخسائر البشرية و المادية التي نجمت عن هذا الصراع , أو حتى بصدد توصيف حقيقة ما يجري داخل الإقليم إلا أنه يلاحظ ميل الولايات المتحدة إلى الأخذ بالتقارير التي تشير إلى تعاظم حجم الخسائر كما تحمل الحكومة السودانية المسئولية كاملة عن ذلك , ليس هذا فحسب بل وراحت تتهمها منذ البدايات الأولى للصراع بتبني عملية إبادة جماعية في دارفور , وبالتالي فقد راح الأمريكيون ينددون دوماً بالحكومة السودانية , ويحاصرونها بالعقوبات , ويحرضون عليها جماعة الدول ويستمطرون عليها الإدانات من الأمم المتحدة على نحو سنعرض له في السطور التالية .

السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور : تحليل وتقويم

اتخذت الولايات المتحدة منذ بداية الصراع الدارفوري موقفاً عدائياً حاسماً واضحاً لا مواربة فيه تجاه الحكومة السودانية , وقد تجسدت مفردات هذا الموقف في جملة من الإدانات والعقوبات و الحملات الدعائية التحريضية نفذتها الإدارة الأمريكية في مواجهة تلك الحكومة , فضلاً عن أن الأمريكيين كانوا من وراء تدويل المشكلة من خلال إقحامها على جدول أعمال الأمم المتحدة وإعطائها مساحات واسعة على ذلك الجدول خلال الأعوام القليلة المنقضية . كما وقف الأمريكيون بقوة وراء إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية , لينتهي الأمر بإدخال حكومة الرئيس البشير بل والدولة السودانية ذاتها في نفق مظلم غير معلوم النهاية . ولم يقتصر هذا التوجه العدائي الأمريكي الصريح والبائن تجاه حكومة السودان على الإدارة الأمريكية و المؤسسات السياسية الرسمية وإنما كانت له امتداداته واسعة النطاق في بيئة المجتمع المدني . حيث دعت إلى ذلك التوجه ودعمته ونفخت فيه من روحها وضغطت على الإدارة الأمريكية من أجل تكريسه عشرات من منظمات المجتمع المدني , راحت تصب جام غضبها على الحكومة السودانية وتدعو بإلحاح هستيري إلى حصارها دولياً والإطاحة بها من الحكم بكل الوسائل الممكنة .

وبناء على ما تقدم فإن التحليل المتعمق للسياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور يقتضي . في تصورنا . التعرض بداية لموقف المجتمع المدني الأمريكي من المشكلة ودوره في تأجيج مشاعر عداء الإدارة إزاء حكومة الخرطوم , على أن يلي ذلك تحليل لمواقف الإدارة الأمريكية من المشكلة سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو فيما يتصل بإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية , وكذلك المواقف والعقوبات المباشرة المتخذة من قبل الإدارة ذاتها , وذلكم هو ما سنشرع فيه فيما يلي .

(1) المجتمع المدني الأمريكي ومشكلة دارفور

واكب تصاعد الصراع الدارفوري ظهور تحالف ضم ما يربو على المائة وخمس وسبعين من منظمات المجتمع المدني الأمريكي راح مؤسسوه يطلقون عليه تحالف أنقذوا دارفور Save Darfur Coalition . ويلتقي أعضاء هذا الائتلاف على تحميل حكومة الرئيس البشير المسئولية عما جرى ويجري في دارفور , كما يتهمونها بانتهاج سياسة الإبادة الجماعية في مواجهة أبناء الإقليم ممن ينتمون إلى أصول أفريقية , وبالتالي يدعو الائتلاف ما يسمى بالمجتمع الدولي إلى استخدام كافة الوسائل من أجل الإطاحة بتلك الحكومة . ويشار إلى أن أغلب المنظمات المشكلة لذلك الائتلاف هي منظمات يهودية ،كما ينضوي تحت لوائه العديد من منظمات اليمين المسيحي وما يسمى بالمحافظين الجدد . لذلك كان من الطبيعي أن يترأس الائتلاف جيري فاولر Jerry Fowler مدير ما يعرف بلجنة الضمير اليهودي (المعروفة بصهيونيتها) . وقد نجح هذا الائتلاف في تحقيق انتشار واسع في الأوساط الجامعية , حيث نظم جملة حملات دعائية داخل الجامعات الأمريكية بيعت من خلالها عشرات القمصان تحمل شعار الائتلاف , كما سوق للعبة فيديو ابتكرها تحمل مسمي Save Darfur , كذلك فقد نجح الائتلاف في استقطاب بعض المنظمات الأمريكية الناشطة في مجال مكافحة العبودية , وذلك من خلال إقناعها بأن الوضع في دارفور هو استعباد من قبل العرب للدارفوريين الزنوج [52].

وقد نظم ائتلاف إنقاذ دارفور العديد من التظاهرات في المدن الأمريكية في إطار نشر برنامجه التحريضي المناوئ للحكومة السودانية , فعلى سبيل المثال سير الائتلاف في 30 أبريل 2006 تظاهرة حاشدة وسط العاصمة الأمريكية واشنطن في سياق الاحتجاج على . ما أسماه المنظمون . الإبادة الجماعية في السودان , وقالت روث ميسنجر المديرة التنفيذية للخدمات العالمية اليهودية الأمريكية بنيويورك وعضو الائتلاف : (لقد احتججنا اليوم لنؤكد للدكتاتور السوداني . على حد تعبيرها. الجنرال

عمر البشير أننا نعتبره مسئولاً شخصياً , وخاضعاً للمحاسبة على هذه الإبادة المتفاقمة طوال ثلاث أعوم , وأننا سنبقي الضغط عليه وعلى الأسرة الدولية حتى تنتهي هذه الإبادة) , وأضافت ميسنجر: (وإذا سمحنا بالإبادة الجماعية في أي مكان في العالم فإنها ستتكرر في مكان آخر ما لم نوضح بجلاء للجناة أنه لا يمكن القبول بها في أي زمن وأي مكان)[53]. وتأكيداً لموقفها هذا أصدرت ميسنجر بياناً صحفياً باسم الائتلاف ضمنته مقولاتها تلك . ولعله مما تجدر الإشارة إليه هنا أن عدداً من أعضاء الكونجرس شارك في تظاهرة ائتلاف دارفور هذه , وكان ضمن هؤلاء الأعضاء توم لانتوس الذي يزعم أنه أحد الناجين مما يسمى بالمحرقة النازية [54]. يشار كذلك إلى أن تلك التظاهرة جاءت بعد يوم واحد من إعلان الرئيس جورج بوش الابن لحملة عقوبات ضد السودان , الأمر الذي يبرز بجلاء رغبة أعضاء ائتلاف إنقاذ دارفور الجامحة في محاصرة النظام السوداني بمزيد من العقوبات على نحو يؤدي إلى الإطاحة به , وهو الهدف الذي يبدو أن الائتلاف لا يرضى بأي بديل له . ولعل هذا الهدف هو الفكرة الرئيسية المهيمنة على كتابات وتصريحات كبار منظري الائتلاف وعلى رأسهم كل من لورانس روسين Lawrence Rossin وميد ميدلتون Med Meddleton وإيرك ريفيز Eric Reeves. فمثلاً نجد أن ريفيز سخر قلمه للدعوة . من خلال مقالاته الصحفية وموقعة الشخصي . إلى تدخل . ما أسماه المجتمع الدولي . في دارفور بكل الوسائل لإيقاف . ما يطلق عليه . عمليات الإبادة الجماعية , وذلك دون أدنى اعتبار . على حد مقولاته . لسيادة السودان أو لرأي الحكومة السودانية . وقد دعا ريفيز في أكثر من مناسبة إلى ضرورة التدخل العسكري في دارفور , وإلى أن تكون هناك قوات دولية على أهبة الاستعداد للتدخل الفوري . أو كما يردد دائماً لابد من التحرك الفوري إذا أردنا تجنب فشل جديد كالذي حدث في رواندا ويوغسلافيا السابقة [55]. وفي مقالة له نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بعنوان Regime change in Sudan راح ريفيز . وهو بالمناسبة أستاذ الأدب الإنجليزي بكلية سميث في ماساتشوستس . يطالب بضرورة إزاحة ما أسماه حكومة الجبهة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة , وإبدالها بأخرى يتم تكوينها في الخارج . وذلكم هو ما يطالب به كذلك وعلى نحو مماثل تماماً ميد ميدلتون [56].

ومهما يكن الأمر فإن ائتلاف أنقذوا دارفور كان له تأثيره البالغ على الرأي العام الغربي فيما يتصل بالمشكلة الدارفورية , لاسيما في ظل ظهور ائتلافات تتبنى نفس البرنامج بل وتحمل ذات المسمى في دول غربية أخرى حال كندا . ويرى البعض أن

التصور الأكثر ذيوعاً في أوساط الرأي العام الغربي بصدد تلك المشكلة هو أن الصراع في دارفور يجسد حملة مفضوحة متواصلة من الإبادة الجماعية التي تشنها الحكومة الإسلامية في السودان في مواجهة أبناء القبائل الأفريقية الزنجية[57].

والحق أن التأثير البائن لذلك الائتلاف لم يقتصر على توجيه الرأي العام الأمريكي والغربي عموماً وإنما امتد كذلك إلى المؤسسات السياسية الأمريكية ذاتها . فعلى سبيل المثال استدعى كبار منظري وقادة الائتلاف للشهادة من قبل بعض لجان الكونجرس غير مرة . ففي 11 أبريل 2007 مثلاً وقف لورانس روسين ليلقى بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ , والتي أكد فيها على أن الجهود الدبلوماسية أثبتت فشلها في التعامل مع حكومة البشير الذي ظل يتحدى المجتمع الدولي (على حد تعبير روسين) , ويهاجم الدارفوريين بجيوشه وطائراته ومن خلال أذنابه الجنجويد . إن الجهود الدبلوماسية لم تعد مجدية , وعلى حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ إجراءات أكثر صرامة إزاء ذلك النظام بغية إجباره على إيقاف عمليات الإبادة في مواجهة الدارفوريين [58].

وفي شهادة أخرى لروسين . وهو بالمناسبة المنسق الرئيسي لائتلاف أنقذوا دارفور وسفير الولايات المتحدة في كرواتيا سابقاً . راح الرجل يؤكد على ذات المقولات مستخدماً ذات العبارات التحريضية في مواجهة نظام الرئيس البشير . والشهادة هذه المرة كانت أما لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي والتي هي إحدى اللجان الفرعية للجنة الأمن القومي والشئون الخارجية . ولعل من أبرز ما جاء في شهادة روسين هذه والتي أدلى بها في 7 يونيو 2007 ما يلي : يعمل ائتلاف أنقذوا دارفور بالتعاون مع المنظمات الأخرى والمواطنين المهتمين بخلق شعور رافض لمسألة الإبادة الجماعية في دارفور وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها لإنهائه . وأنا . والكلام لروسين . قابلت الرئيس الفرنسي الجديد (يعني ساركوزي) , وكنت سعيداً أنه يشاركني نفس التوجه إزاء المسألة الدارفورية[59].

ثم يصف روسين في خطاب تحريضي لأعضاء اللجنة (أنه بعد أربع سنوات من الصراع تم تدمير 2000 قرية , وقتل حوالي 400 ألف , وشرد مليونان من البشر فر منهم حوالي مائتي ألف إلى كل من تشاد ووسط أفريقيا كلاجئين . وإنني أحمل عمر البشير المسئولية الكاملة . وإذا كنا كمجتمع مدني ندرس ونوصف فإن على الحكومات أن تعمل, إننا بحاجة إلى أفعال لا كلمات ضد هذا النظام. إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوداني هي أمر مشجع ولكنه غير كاف لإيقاف ما تقترفه يداه من إبادة جماعية في دارفور . إن هذا النظام لن يستجيب

ويوقف الإبادة الجماعية إلا بمزيد من الوسائل العقابية تتبناها الولايات المتحدة وأوربا وجامعة الدول العربية و أفريقيا)[60] ولعل أبرزها ما يلاحظ على شهادة روسين هذه هو استخدامه لمغالطات واضحة بغية تهويل مسئولية حكومة البشير وبالتالي جلب المزيد من الاستعداء عليها . من ذلك قول روسين أن عدد قتلى الصراع في دارفور هو 400 ألف وهو رقم لم تشر إليه أية دراسة على الإطلاق حتى الدراسات الصادرة عن منظمات معروفة بعدائها للحكومة السودانية . كما أن لفظة قتلى هنا توحي للمتلقي وكأن الأشخاص المعنيين بها راحوا ضحية لأعمال عسكرية مباشرة , في حين أن أعداداً كبيرة ممن قضوا في دارفور راحوا ضحية أسباب أخرى كانتشار الأمراض وسوء التغذية حسب معظم المصادر وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية حتى برغم تحاملها الواضح على حكومة الرئيس البشير .

على أية حال فإن روسين لم يكتف في شهادته بالتحريض على الحكومة السودانية وإنما راح يندد بالصين ويحرض على معاقبتها معتبراً إياها الداعم الأكبر لتلك الحكومة . يبدأ روسين في هذا الصدد قائلاً إن للصين علاقات متشابكة مع السودان ومع كل أفريقيا في المجال الاقتصادي والعسكري و السياسي ويضيف إنني هنا اليوم لأقول إن ما تفعله الصين خطأ , ويتعين علينا أن نجبرها على فعل الصواب , وأعتقد أن دورة بكين الأولمبية لعام 2008 لها أهميتها في هذا الصدد . إن الصين هي أكبر مستثمر في السودان خصوصاً في مجال الصناعات البترولية, و السودان هي واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للصين في أفريقيا وهى أكبر سوق لصادراتها . إن 70% من إيرادات النفط في السودان تنفقها الحكومة على بناء القوة العسكرية وتدعيم الجنجويد في مواجهة شعب دارفور . إن الصين كذلك . على حد قول روسين . تقدم للسودان المساعدات العسكرية منذ التسعينيات , فكما أنها تنسق معها عسكرياً تقدم لها الطائرات المقاتلة والمروحيات والأسلحة الصغيرة وناقلات الجنود. وقد استخدم الجيش السوداني و الجنجويد هذه الإمكانات في دارفور . وتفعل الصين كل هذا برغم الحظر العسكري الذي تفرضه الأمم المتحدة على السودان منذ عام 2005[61].

كذلك يقول روسين إن الصين أصبحت أكبر مدافع دبلوماسي عن السودان , وقد اتضح ذلك داخل أروقة مجلس الأمن حال مناقشة أي شأن يخص دارفور . إن الصين تساند حكومة البشير برغم كل ما يحدث في دارفور . إن الدور الصيني في السودان غير مقبول , ولا يجب أن يخدعنا الصينيون بمقولة أنهم يتبعون دبلوماسية هادئة . وإذا لم تفعل الصين ما يجب عليها أن تقوم به فإنه يتعين على

(المجتمع الدولي) أن يهددها بمقاطعة دورة بكين الأوليمبية لعام 2008 [62]. وتتعين الإشارة إلى أن حديث روسين هذا عن دور الصين في السودان لم يأت من فراغ , ذلك بأنه ككثير من المحللين كان يدرك حالة القلق البائنة التي انتابت الإدارة الأمريكية , وهي ترقب تعاظم التغلغل الصيني في القارة الأفريقية ولا سيما في السودان .

وجملة القول بصدد كل ما تقدم أن ائتلاف أنقذوا دارفور الذي أسسته وقادته عشرات من المنظمات والشخصيات اليهودية الأمريكية البارزة كان له عظيم الأثر في توجيه بوصلة الرأي العام الأمريكي بل والغربي فيما يتصل بمشكلة دارفور,كما أن له تأثيره البالغ على صانعي القرار الأمريكيين بصدد تلك المشكلة . ولعلنا لا نكون بعيدين عن كبد الحقيقة إذا ما قلنا بأن ذلك الائتلاف إنما يتبنى أجندة إسرائيلية كما أنه يمثل أحد المحاور الرئيسية للسياسة الإسرائيلية تجاه دارفور والسودان بصفة عامة , شأنه في ذلك شأن عبد الواحد النور وفصيله. لذلك لم يكن مستغرباً أن بعض منظمات المجتمع المدني الأمريكي المعادية للصهيونية راحت تؤكد أن حركة أنقذوا دارفور هي مؤامرة صهيونية تقف وراءها إسرائيل التي تطمع في الاستيلاء على احتياطي اليورانيوم الموجود بالإقليم السوداني بغية استخدامه في برنامجها النووي[63].

ذلكم بصدد المشكلة الدارفورية على صعيد المجتمع المدني الأمريكي ، فماذا عن موقف المؤسسات السياسية الرسمية من تلك المشكلة ؟ فيما يلي نحاول أن نقدم الإجابة .

(2) الإدارة الأمريكية ومشكلة دارفور:

أشرنا في ثنايا ما سبق إلى أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت . منذ بداية المشكلة موقفاً عدائياً بائناً إزاء الحكومة السودانية وحملتها المسئولية الكاملة عما يجري في دارفور. ولعل استعراضنا . فيما يلي من سطور . لردود أفعال الولايات المتحدة في هذا الصدد يؤكد بجلاء على تلك الحقيقة . كانت البداية الأمريكية من قلب الإقليم ذاته حيث حمل كولن باول وزير الخارجية الحكومة السودانية المسئولية عما يجري وخيرها بين ما أسماه وقف القتال أو تشديد العقوبات . وكان ذلك أثناء زيارة باول لدارفور في 29 يونيو 2004 ، والتي تقابل خلالها مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي كان يزور الإقليم في ذات الوقت . وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيارة باول هذه كانت أول زيارة لوزير خارجية أمريكي للسودان منذ زيارة سايروس

فانس عام 1978 [64]. ولعل في ما تقدم ما يؤكد اهتمام الأمريكيين البالغ بالمشكلة الدارفورية منذ بداياتها الأولى .

وفي يوليو 2004 مرر الكونجرس الأمريكي توصية نصت صراحة على اعتبار ما يجري في دارفور إبادة جماعية Genocide، [65]. وهو ذات المصطلح الذي درج على استخدامه فيما بعد كل من كولن باول و الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن , وكذا كوندوليزا رايس . كما أضحى المصطلح ذاته هو المعتمد في كافة التصريحات الرسمية الصادرة عن سائر المسئولين الأمريكيين , بل وحتى في التحليلات السياسية الصادرة عن محرري الوكالات الإعلامية التابعة لمختلف أفرع الإدارة الأمريكية . حيث اعتاد هؤلاء المحررون على عبارات من شاكلة (الإبادة الجماعية الجارية في دارفور بدعم من الحكومة السودانية) , وكذا (حملة القتل والاغتصاب وكل الفظائع التي تشنها ميلشيا الجنجويد) وغير ذلك من العبارات التي تحمل بوضوح على الحكومة السودانية , وتحملها المسئولية هي وما يسمى ميلشيا الجنجويد عن ارتكاب ما تصفه هذي التحليلات الأمريكية بالإبادة الجماعية[66].

وفي ذات السياق أصدر الرئيس جورج بوش الابن في 10 ديسمبر 2006 بياناً بمناسبة يوم حقوق الإنسان ورد فيه (إن شعبنا هالته الإبادة الجماعية في دارفور ، إن من المناسب أن نمضي الوقت اليوم في تذكر قيمة كل حياة إنسانية وحق كل شخص في العالم في العيش بسلام وكرامة واحترام). وفي اليوم ذاته أصدرت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب (وهي تنتمي إلى الحزب الديمقراطي) بياناً نشرته على موقع (أنقذوا دارفور) جاء فيه (يجب علينا أن نذكر أثناء إحيائنا الذكرى السنوية الثامنة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن هذا ليس وقتاً للاحتفال مع وجود الأزمة في دارفور . لقد آن الأوان لمناصرة الحقوق التي تضمنها الإعلان لا بالأقوال وإنما بالأفعال , إن ضمير العالم يفرض علينا وضع حد للكارثة الإنسانية وإعادة الكرامة والأمل إلى الدارفوريين)[67]. ولنا أن نلاحظ هنا الترابط الوثيق بين صانعي القرار الأمريكي وائتلاف أنقذوا دارفور.

ولم يكتف الأمريكيون في التعبير عن سخطهم على حكومة الخرطوم بالكلمات وإنما استهدفوها بجملة تصاعدية من العقوبات , ففي 29 مايو 2007 مثلاً أعلن الرئيس جورج بوش الابن تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان , مبرراً ذلك بامتناع النظام السوداني عن وقف العنف الدائر في إقليم دارفور , وجاء على لسان بوش في هذه المناسبة (لفترة أطول مما يجب عانى الناس في دارفور على يد الحكومة التي هي متورطة في أعمال التفجير والقتل و الاغتصاب بحق المدنيين إن

حكومتي وصفت هذه الأعمال باسمها الحقيقي " الإبادة الجماعية " . إن على العالم مسئولية المساعدة في وضع حد لهذه الأعمال. وإدانة الرئيس البشير الذي دأب على عدم التعاون وعرقلة جهود وقف أعمال القتل في دارفور)[68].

ويلاحظ المراقبون أن جملة العقوبات الأمريكية إزاء السودان تواترت برغم موافقة الحكومة السودانية تقريباً على كل القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وهي القرارات التي انطوى بعضها على انتهاكات جسيمة لسيادة السودان على نحو ما سنعرض لاحقاً. كما يلاحظ إن الإدارة الأمريكية ظلت مصرة على توصيف الوضع في دارفور بالإبادة الجماعية التي تنفذها حكومة البشير , على الرغم من أن تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور والمقدم إلى الأمم المتحدة في يناير 2005 والذي حتى كان متحاملاً تماماً على الحكومة السودانية . كما قدمنا . قد أكد على عدم قناعة اللجنة بحدوث عمليات إبادة جماعية في الإقليم . لكن الإدارة الأمريكية أبت أن تتراجع عن نهجها ولهجتها العدائيين إزاء حكومة الرئيس البشير . ففي 17 يناير 2008 استقبل الرئيس بوش المبعوث الخاص إلى السودان ريتش وليامسون بحضور كوندوليزا رايس ومستشاريه للأمن القومي , وعلى إثر اللقاء أكد الرئيس الأمريكي (إن حكومتي تعتبر ما يجري في دارفور إبادة جماعية , ومن الواضح أنه عندما يعتبر ما يجري إبادة جماعية فلا بد من القيام بعمل ما تجاهه) . كذلك فإن بوش استمر على تأكيد أن موقف إدارته هذا بصدد مشكلة دارفور يرتبط باعتبارات أخلاقية . حيث راح يقول : (إن أحد أهم أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمأساة دارفور ومعاناة الشعب السوداني هو أننا نهتم بكل الظروف والأحوال التي تواجهها الإنسانية على وجه الأرض , ونحن ندرك تماماً أن من مصلحتنا أن نمد يد العون عندما يعاني الناس . إن الولايات المتحدة تدرك أيضاً أنه عندما تشتد معاناة الناس فإن بعضهم قد يتحول إلى أيديولوجية أولئك الذين يستخدمون القتل كسلاح , ولذلك فإن من مصلحة أمننا الوطني وخدمة لضميرنا أن نجابه ما نعتبره إبادة جماعية)[69].

على أية حال فإن موقف الإدارة الأمريكية المعادي للحكومة السودانية لم يقتصر على ما تقدم وإنما كانت هذه الإدارة . كما سبق أن قدمنا . أيضاً من وراء الدفع بالمشكلة الدارفورية داخل أروقة الأمم المتحدة , وتأكيد نفس الموقف المعادي في هذا الإطار الدولي , على نحو ما سنعرض له في السطور التالية :

الولايات المتحدة ومشكلة دارفور داخل أروقة الأمم المتحدة

لقد ألقت الولايات المتحدة بضغوطها الهائلة على مجلس الأمن ونجحت في حملة على تبني تصورها الكامل لمشكلة دارفور . ومن خلال ذلك تمكن الأمريكيون . في هذا الصدد . من تمرير ما يربو على عشرة من مشاريع القرارات كانوا قد تقدموا بها إلى المجلس هم وبعض تابعيهم في حلف الناتو. وهي قرارات جاءت كلها في إطار انتقاد حكومة الخرطوم , واتهامها بعدم التعاون التام , وبالتالي بالمسئولية الكاملة عما يجري في دارفور , وذلك دون أدنى اهتمام بمطالبات روسيا والصين ودول أخرى بضرورة تحميل التنظيمات الدارفورية المناوئة لحكومة الخرطوم المسئولية هي الأخرى . ولقد انطوت هذه القرارات على العديد من المطالب التي تقلص من سيطرة وسيادة تلك الحكومة على أراضي دولتها , وتريق ماء وجهها أمام شعبها والشعوب الأخرى, وكل ذلك إلى جانب النص على جملة عقوبات طالبت بتوقيعها على حكومة الخرطوم . وقد تمت صياغة هذه القرارات بأسلوب تهديدي تصعيدي يكاد يتطابق من حيث حدته مع أسلوب التصريحات العدائية الصادرة عن الإدارة الأمريكية ذاتها . كما يلاحظ هنا مدى المبالغة في إصدار القرارات بخصوص مسألة لم يمضي على ظهورها سوى سنوات قليلة , إنها المبالغة التي يعكسها بجلاء عدد القرارات الصادرة بهذا الخصوص لاسيما إذا قارنا هذا العدد بنظيره المتعلق بمشكلة متجذرة في الواقع الدولي منذ عقود عديدة حال المشكلة الفلسطينية . إنها كذلك المبالغة التي بدت في أوضح صورها حين أقدم المجلس على إصدار ثلاثة قرارات تتعلق بدارفور خلال أسبوع واحد , وهي القرارات رقم 1590 (بتاريخ 24 مارس 2005) , و1591 (بتاريخ 29 مارس 2005) , 1593 (بتاريخ 31 مارس 2005)

على أية حال فإن كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة عكست حرص الداعين إلى إقرارها على تدويل مشكلة دارفور من خلال التأكيد الدائم في بطون تلك القرارات على اعتبار أن الوضع في الإقليم يمثل تهديداً للسلم والمن الدوليين . ولعل ذلك يتضح من خلال عرضنا لبعض أبرز هذه القرارات وأظهر ما نصت عليه فيما يلي:

(1)قرار مجلس الأمن رقم 1556

صدر هذا القرار في 30 يوليو 2004 بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً , حيث امتنعت عن التصويت كل من الصين (ذات العلاقات الوطيدة مع السودان على نحو

ما أسلفنا) , والباكستان إحدى أهم الدول الإسلامية . وقد أكد القرار في ديباجته على أن المجلس يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جميع أطراف الأزمة وبخاصة الجنجويد , بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين, والاغتصاب و التشريد وأعمال العنف وبخاصة ما ينطوي منها على بعد عرقي , ويعرب المجلس عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين ، بمن فيهم النساء والأطفال و المشردون داخلياً وخارجياً , ويشير المجلس إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسئولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون و النظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها , كما أن عليها الالتزام بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح الجنجويد)

وقد طالب المجلس . بناء على ما تقدم . حكومة السودان بضرورة الوفاء بالتزاماتها بشأن نزع سلاح ميلشيات الجنجويد واعتقال قادتها وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على الانتهاكات والفظائع وتقديمهم للعدالة . كما طالب القرار الأمين العام بتقديم تقرير في غضون 30 يوماً تليه تقارير دورية كل شهرين بخصوص ما أحرزته أو لم تحرزه حكومة السودان من تقدم بصدد مطالبات المجلس . وأعرب المجلس ،. في لهجة تهديدية . عن اعتزامه اتخاذ مزيد من الإجراءات في مواجهة حكومة السودان في حال عدم الامتثال بما في ذلك التدابير المنصوص عليه في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة , وحظر على كافة الدول تقديم الأسلحة والذخائر و المركبات العسكرية لأطراف الصراع في دارفور [70].

يشار إلى أن الصين بررت امتناعها عن التصويت على القرار بعدم قبولها للتهديد بفرض العقوبات الذي انطوى عليه , كما يشار كذلك إلى أن هذا القرار بما ينطوي عليه من مطالب تعجيزية . بدا مستحيل التحقيق من قبل حكومة أثخنتها جراح الحرب الأهلية , وأرهقتها الأوضاع الاقتصادية بالغة الصعوبة كحكومة السودان ، إذ كيف لها أن تنزع أسلحة ميلشيات مسلحة في وضع بالغ التعقيد كالواقع الدارفوري , لاسيما وأن الأمر مطلوب على وجه السرعة وتحت وطأة التهديد بمزيد من العقوبات الدولية ؟.

(2)قرار مجلس الأمن رقم 1564

صدر هذا القرار في 18 سبتمبر 2004, حيث قدمته كالعادة الولايات المتحدة, إلى جانب كل من حليفاتها رومانيا بريطانيا وإسبانيا. وقد حصل القرار على تأييد 11 عضواً من أعضاء المجلس في حين امتنعت عن التصويت كل من الصين وروسيا وباكستان والجزائر. وكغيره من قرارات مجلس الأمن ألقى القرار 1564 بمزيد من الاتهامات و التهديدات في وجه الحكومة السودانية , حيث اتهمها بعدم الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قرار المجلس رقم 1556 , وطالبها بتجديد هوية الأشخاص المسئولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديمهم إلى العدالة بمن فيهم أفراد قوات الدفاع الشعبي وميلشيات الجنجويد , وضرورة اتخاذ الإجراءات الملائمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع , وأن تقدم الحكومة السودانية إلى الاتحاد الأفريقي وثائق بأسماء أفراد ميلشيات الجنجويد الذين تم نزع سلاحهم , وأسماء الذين تم القبض عليهم لارتكابهم إساءات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي . وأكد القرار . شأنه في ذلك شأن كافة قرارات المجلس ذات الصلة . أن الوضع في دارفور يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين , بل ولاستقرار المنطقة . ولعل أخطر ما انطوى عليه القرار أمرين هما :

(أ) مطالبته للأمين العام على وجه السرعة بتشكيل لجنة تحقيق دولية فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور . مع زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة لشئون حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان

ولا يخفى بطبيعة الحال ما يسببه تشكيل مثل هذه اللجان من إحراج بالغ لحكومات الدول نظراً لاعتباره أمراً يتنافى مع السيادة , ويمثل اعتداء عليها.

(ب) أما الأمر الثاني فيتمثل في انطواء القرار على تهديد لحكومة السودان في حال عدم التزامها بهذا القرار والقرار 1556 باتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة 41 من الميثاق كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان أو على حكومتها أو أفراد من أعضاء الحكومة , من أجل اتخاذ تدابير تضمن هذا الامتثال [71].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين أصرت في البداية على استخدام حق النقض لإفشال القرار الذي ارتأت فيه تحاملاً على حكومة السودان برغم تعاونها مع المجلس . غير أن الصينيين رضخوا للضغوطات الأمريكية وتراجعوا عن استخدام هذا الحق لاسيما بعد أن خففت الولايات المتحدة من

حدة لهجة مشروع القرار بناء على رغبة الصين . أما كل من روسيا وباكستان والجزائر فقد بررت امتناعها عن التصويت كذلك بتحامل القرار على الحكومة السودانية برغم ما تراه هذه الدول من تجاوب تلك الحكومة مع القرارات الدولية . في حين أعرب مندوب السودان أمام المجلس عن احتجاجه على القرار مؤكداً في ذات الوقت التزام حكومة بلاده به برغم قناعتها الراسخة بأن عددا من فقرات هذا القرار تمثل الجور وعدم الإنصاف في أسوأ مظاهره . واعتبر السفير السوداني أن الموقف الأمريكي إزاء السودان مدفوع بمتطلبات الحملة الانتخابية المسعورة , كما أنه يستهدف إرضاء رغبات الكونجرس الأمريكي الذي يعتبر نفسه ضمير العالم , وهو كالفرعون العاري الذي لا يرى سوءاته وجرائمه التي ترتكب بقتل النساء والأطفال وهدم منازلهم في أفغانستان والعراق وفلسطين , وتنكيله بالسجناء والأبرياء في أفغانستان والعراق وجوانتانامو [72].

والحق أن المسئولين السودانيين طالما شعروا بالحنق والاستياء الشديد من موقف الولايات المتحدة إزاءهم , حيث رأوا في هذا الموقف تجسيداً لازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين , ذلك بأن الولايات المتحدة في تصور المسئولين السودانيين . وغيرهم الكثير . قد ارتكبت من الانتهاكات ضد الإنسانية في كل من أفغانستان والعراق ما يندى له جبين البشرية , وبالتالي فالأمريكيون . حسب هذا التصور . هم آخر من يتكلم عن الأخلاقيات الدولية لأنهم أبعد بني البشر عنها .وقد عبر عن هذا التصور الرئيس السوداني عمر البشير في أحد خطاباته قائلاً : (إنهم يسعون إلى الضغط علينا بدون وجه حق , ونحن نقول لهم لا تتحدثوا عن دارفور للتغطية على فضائحكم في العراق وفلسطين , فما أظن الذي ارتكب جرائم أبو غريب بوسعه أن يتحدث عن حقوق الإنسان في دارفور . إن مشروع القرار الأمريكي الأخير جائر وظالم وكاذب . يتحدثون عن قصف المدنيين , وهم يفعلون ذلك يومياً في الرمادي والفلوجة وبغداد . إنهم ليسوا مؤهلين للحديث عن حقوق الإنسان , وكل دعاواهم عن القتل والاغتصاب في دارفور كاذبة)[73]. لقد كان الشعور بازدواجية المعايير لدى المسئولين السودانيين . هو على حد قول البعض . ذاته الذي عبر عنه بمرارة حاكم شمال دارفور عثمان يوسف كبير حيث استقبل وفد الكونجرس الزائر لدارفور بقيادة الجمهوريين فرانك وولف وسام براونباك , حين قال وولف إن

جرائم الحرب التي ارتكبت في دارفور أخطر من تلك التي ارتكبت في كل من سيراليون وليبريا , وكان رد كبير إننا لم نبدأ بالقتال بل المتمردون معرباً عن دهشته من أن الولايات المتحدة . التي يتحدث ساستها عن جرائم الحرب . متورطة في أعمال وحشية وفظائع في أبو غريب [74].

والحق أن القناعة بهيمنة ازدواجية المعايير على السياسة الأمريكية تجاه السودان لم تقتصر على الحكومة السودانية . ذلك بأن هذه القناعة كانت هي ذاتها لدى العديد من ساسة العالم ، كما أنها تجد أرضاً خصبة في أوساط الرأي العام العالمي , ناهيك عن كونها التي لدى العديد من المحللين السياسي حتى من الغربيين وعلى سبيل المثال أبدى البعض استغرابه من موقف كوندوليزا رايس مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي حين قالت في حديث لها مع مجلة فوكس نيوز في 27 يونيو 2004 " لقد طلبنا من الحكومة الليبية المساعدة في حل أزمة دارفور كما أننا نمارس ضغوطاً هائلة على حكومة السودان لكي تجبر ميلشيا الجنجويد على إيقاف الأعمال المفزعة التي تقوم بها في دارفور" , ومرد الاستغراب هنا . حسب هذا الرأي . إلى أن ليبيا ذاتها كانت متورطة طيلة الأربع وعشرين سنة الماضية في إيتاء الأعمال المفزعة , كما أن الولايات المتحدة كانت متورطة في ذات الأعمال في سجن أبو غريب وهذه ولاشك سقطة أخلاقية[75]

(3)قرار مجلس الأمن رقم 1593

صدر هذا القرار في 31 مارس 2005 , وكان قد تقدم بمشروعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مستنداً إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور السالف الإشارة إليه .ويمكن إيجاز فحوى هذا القرار فيما يلي : بناء على تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور، وإذ يتصرف المجلس طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 1 يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية , ويطالب المجلس حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور بالتعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليها كل ما يلزم من مساعدة عملاً بهذا القرار [76]. وقد صدر هذا القرار بأغلبية أحد عشر صوتاً وامتناع أربع من الدول عن التصويت , وكانت المفارقة الكبرى هنا أن الولايات المتحدة كانت من الدول الممتنعة , وهنا فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة : هل يعني هذا الامتناع عن التصويت من قبل الولايات

المتحدة رفضها إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ؟ والإجابة بطبيعة الحال هي بالنفي الأمر الذي يطرح تساؤلاً آخر قوامه لماذا اتخذ الأمريكيون هذا الموقف طالما أنهم بالتأكيد يوافقون على إحالة الملف الدارفوري إلى الجنائية الدولية ؟ . ذلكم هو التساؤل الذي سنجيب عنه في إطار تحليلنا اللاحق لمشكلة دارفور أمام الجنائية الدولية ، حيث إن القرار 1593 وضع السودان وحكومته تحت ولاية تلك المحكمة , ومدعيها العام الأرجنتيني لويس مورينو أوكامبو المعروف بولائه الكامل للولايات المتحدة .

(4)قرار مجلس الأمن رقم 1706

تقدمت بمشروع هذا القرار أيضاً كل من الولايات المتحدة وبريطانيا, وقد أقره المجلس في 31 أغسطس 2006 بأغلبية 12 صوتاً , حيث امتنعت . كالعادة . كل من الصين وروسيا وقطر عن التصويت . ويمكن إيجاز فحوى القرار فيما يلي :

(نشر قوات دولية قوامها 17300 من العسكريين إلى 3300 شرطي مدني داخل إقليم دارفور , على أن تتألف هذه القوات من أفراد تابعين لدول الاتحاد الأوربي وحلف الناتو وبعض الدول الآسيوية . وحسب نص القرار تمنح هذه القوة صلاحيات في استخدام القوة العسكرية في مصادرة أو جمع الأسلحة أو أي عتاد يمثل وجوده في دارفور انتهاكاً لاتفاق السلام ولوقف إطلاق النار (إشارة إلى اتفاق أبوجا) , وأن يتم نشر هذه القوات في موعد لا يتجاوز 1 أكتوبر 2006)[77].

ويشار هنا إلى أن الصين بررت امتناعها عن التصويت بخشيتها من أن يؤدي تنفيذ القرار إلى تفجير العنف في دارفور , في حين اعتبرت المسئولة في الخارجية الأمريكية كريستين سلفربرج في إطار ترحيبها بالقرار أن موافقة الخرطوم على نشر القوات الدولية غير ضرورية بعد صدور قرار مجلس الأمن[78]. وفي ذات السياق علقت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية اجتماعاً وزارياً في نيويورك شاركت فيه 27 دولة استهدف إيجاد السبل الكفيلة بزيادة الضغوط على الخرطوم للقبول بالقرار 1706 , حيث كررت رايس تصريحاً للرئيس بوش قال فيه (إذا لم يوافق السودان سريعاً على نشر قوات لحفظ السلام في دارفور فإن الأمم المتحدة سوف تجد وسيلة للتحرك بدون موافقة الخرطوم) [79].

يشار كذلك إلى أن هذا القرار قوبل بمعارضة وسخط واسعي النطاق في الأوساط الشعبية و الرسمية السودانية , حيث عده السودانيون اعتداء بائناً على سيادة بلادهم . وقد أكد الرئيس السوداني رفضه للقرار , وأعلن أثناء توقفه في الدار البيضاء عائداً من نيويورك في 21ديسمبر 2006 أنه لا يريد أن يتحول السودان إلى عراق جديد , وأضاف (إن صلاحيات القوات الدولية المراد نشرها في دارفور هي نفسها الصلاحيات الممنوحة لقوات التحالف في العراق الذي نأسف لما يجري فيه) , واعتبر البشير أن من شأن هذا القرار وضع السودان تحت الوصاية الدولية [80].

(5)قرار مجلس الأمن رقم 1769

تقدمت بمشروع هذا القرار كل من بريطانيا وفرنسا بتنسيق كامل مع الولايات المتحدة. وقد صدر هذا القرار بالإجماع في 31 يوليو 2007 ويمكن إيجاز فحوى هذا القرار في إنشاء قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قوامها 19555 من العسكريين و6432 شرطياً دولياً (يطلق عليها اختصاراً يوناميد) لإحلالها محل القوات التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور و المعروفة اختصاراً بأميس , ويجب أن تتسلم يوناميد مهامها من أميس في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2007 , على أن تدمج فيها قوات أميس البالغ عددها سبعة آلاف جندي , ويعين رادولف أدادا وزير الخارجية السابق في الكونجو الديمقراطية رئيساً مدنياً للقوة المختلطة (يوناميد) , في حين يتولى قيادتها العسكرية الجنرال النيجيري مارتن أجواي[81].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة السودانية أعلنت . بعد تردد وضغوط صينية . موافقتها على القرار 1769 , حيث ارتأت أنه أخف وطأة من القرار 1607 , نظراً لأن قيادة قوات الأمم المتحدة تبعاً للقرار الجديد تخضع لرئاسة أفريقية , كما أن أكثر من 80% من الأفراد المشكلين لتلك القوات هم من أبناء دول القارة [82].

يشار كذلك إلى أن البعض من المحللين رأى في القرار الخطوة الأولى لفصل دارفور عن السودان معتبراً أن موافقة الحكومة السودانية عليه انطلقت من موقفها اليائس الناجم عن ضغوط الداخل من جهة , وعدم وجود حلفاء دوليين يشدون من أزرها من جهة أخرى , لاسيما وأن الصين التي طالما ساندتها وافقت على القرار هذه المرة وضغطت على الخرطوم كي تعلن موافقتها عليه . كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه إلى أنه برغم موافقة الحكومة

السودانية على القرار فإن الولايات المتحدة استمرت في تصعيد إجراءاتها العقابية تجاه السودان على نحو ما أسلفنا.

مشكلة دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية : ماذا عن الموقف الأمريكي ؟

كان قرار مجلس الأمن رقم 1593 والصادر في 31 مارس 2005 . كما سبق أن ذكرنا . قد أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية , وبناء عليه فوض المدعي العام للمحكمة لويس مورينو أوكامبو . وكما سبق أن أشرنا ففي مفارقة غريبة امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار 1593 ، الأمر الذي طرح التساؤل حول مبررات هذا الموقف : أكان يعني رفضاً أمريكياً لإحالة مسئولين سودانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية ؟ والإجابة كما قدمنا . بطبيعة الحال . هي بالنفي , لأن الولايات المتحدة لو أرادت ذلك لاستخدمت حق النقض لمنع صدور القرار بداهة . إذن ما هي المبررات الحقيقية لهذا الموقف الأمريكي ؟ . للإجابة عن هذا التساؤل نقول بأن الولايات المتحدة رفضت منذ البداية الانضمام إلى نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية و الذي كان قد دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 2002 [83]. كما أكدت الإدارة الأمريكية بحزم رفضها التام مبدأ خضوع أي من مواطنيها لولاية هذه المحكمة . وأعلنت في يوليو 2003 أنها ستحد من مساعدتها العسكرية للدول التي لا توافق على اتفاق يعفي العسكريين الأمريكيين من أي مطالبات قضائية قد تطلقها ضدهم المحكمة الجنائية الدولية. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه تحت وطأة الضغوط الأمريكية وقعت 44 دولة على البند 98 مع إدارة الرئيس بوش , والذي يمنح العسكريين الحصانة إزاء ولاية المحكمة كما أشارت بعض المصادر إلى أن سبع دول أخرى على الأقل وقعت على ذات البند , غير أنها طلبت ألا يتم إدراج اسمها بصورة علنية , في حين أن عدداً كبيراً من الدول أعرب شفاهة عن التزامه بعدم ملاحقة العسكريين الأمريكيين من قبل المحكمة [84]. يذكر كذلك أن الاتحاد الأوربي منح أعضاءه مطلق الحرية في التفاوض حول اتفاقات مع الولايات المتحدة لمنح جنودها حصانة محدودة من المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية[85].

وهكذا يبدو تفسير الموقف الأمريكي من القرار 1593 بائناً جلياً , فهم لم يستخدموا حق الاعتراض على القرار كي لا يمكنوا الحكومة السودانية من

الإفلات من ولاية المحكمة , وفي ذات الوقت لم يوافقوا صراحة على القرار لأن ذلك قد يعني اعترافهم بالمحكمة وبالتالي يفتحون المجال لملاحقة عسكرييهم من قبلها , لقاء ما ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كل من أبو غريب وجوانتانامو وأفغانستان , وهى الجرائم التي علم بها القاصي والداني , ونشر جانب منها على الملأ في شتى وسائل الإعلام العالمية .

على أية حال فإن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أوكامبو المعروف بممالئته الكاملة للولايات المتحدة سرعان ما تلقف القرار 1593 وتسلم ملف التحقيق الخاص بدارفور . وفي 27 فبراير تقدم أوكامبو بمذكرة إلى المحكمة طالبها من خلالها بتوقيف كل من أحمد هارون (وزير الدولة السابق لشئون الداخلية ووزير الشئون الإنسانية), وعلي محمد على عبد الرحمن (المعروف بعلي كوشيب) باعتباره . حسب أوكامبو. أحد قادة الجنجويد ، حيث وجه إليهما إحدى وخمسين تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في دارفور . وهي المذكرة التي بناء عليها أصدرت المحكمة . في27 أبريل 2007 . قرارها القاضي بتوقيف المعنيين مع طلب مساعدة كل من الحكومة السودانية , ودول الجوار المتمثلة في مصر وإريتريا وإثيوبيا وليبيا , وكافة الدول الأطراف في نظام روما الأساسي [86]. وتتعين الإشارة هنا إلى أن الحكومة السودانية رفضت بحزم قرار الجنائية الدولية واتهمت أوكامبو بالتلفيق والتزوير والدناءة بصدد مذكرته إلى المحكمة . يشار كذلك إلى أن أوكامبو تقدم بمذكرة إلى مجلس الأمن في 5 يونيو 2008 طالبه خلالها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإجبار السودان على تسليم هارون وكشيب , مؤكداً إصراره . على ما أسماه . تسليمهما للعدالة . وفي إجراء مستغرب من جهة يفترض أنها قانونية دبرت المحكمة . باعتراف المتحدثة باسمها فلورانس أولارا . عملية لاختطاف طائرة كان من المرجح . حسب أولارا . أن يستقلها هارون لأداء فريضة الحج في عام 2007, الأمر الذي اعتبره الكثير من المحللين نوعاً من القرصنة الجوية لا تليق بجهة قانونية كالمحكمة الجنائية الدولية . وعلى الجملة فإن المحكمة ومدعيها العام أوكامبو كانت مصرة على . ما أسمته . تحقيق العدالة في هذا الصدد حتى وإن ارتكبت في سبيل ذلك مالا يليق بها من الأفعال .

و أياً كان الأمر فإن أوكامبو لم يكتف بما تقدم وإنما واصل جهوده التصعيدية في مواجهة الحكومة السودانية . لكي يقدم في النهاية على خطوة غير مسبوقة في تاريخ المحاكم الدولية . ففي يوليو 2008 تقدم المدعي العام

بمذكرة إلى المحكمة الجنائية الدولية طالباً من خلالها إصدار أمر بالقبض على الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير متهماً إياه بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية , والجرائم ضد الإنسانية , وجرائم الحرب في دارفور , حيث استعمل لهذا الغرض جهاز الدولة بأكمله , واستخدم الجيش , وجند ميلشيا الجنجويد . وأضاف أكامبو أن هذه الأجهزة كلها تحت مسئوليته (أي البشير), وهي كلها تطيعه , إنه يتمتع بسلطة مطلقة [87].

ولعله مما تجدر الإشارة إليه أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورماك كان قد أعلن قبل صدور هذه المذكرة بيومين أن أوكامبو سيقدم معلومات لقضاة المحكمة الجنائية الدولية (يوم الاثنين) , ويطلب منهم إصدار مذكرة توقيف بحق البشير[88]. والحق أننا هنا لسنا بحاجة إلى القول أن تصريح ماكورماك هذا يكشف بجلاء عن تشاور وتعاون بين الإدارة الأمريكية وأوكامبو المعروف بممالئته لها . إن الولايات المتحدة . إذاً . مستعدة للتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية والاعتراف بها سراً إذا كان الأمر يتعلق بتوقيف رئيس دولة لا يتماشى مع سياستها , وذلك على الرغم من كون هذا الأمر بالتوقيف يمثل سابقة غير معهودة في المحاكم الدولية , ويمثل خروجاً على مبدأ ثابت في القانون الدولي قوامه تمتع رؤساء الدول بالحصانة . أما إذا تعلق الأمر بزمرة من عسكر الأمريكان شوهدت جرائمهم ضد الإنسانية على شاشات التلفاز فإن الإدارة الأمريكية ترفض الاعتراف بالمحكمة , إننا بلا شك بصدد إعمال جديد لسياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة التي طغت بوضوح على سلوك الإدارة الأمريكية في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة , وانفراد الولايات المتحدة بموقع القوة القطبية في العالم. أياً كان الأمر فلقد بانت ازدواجية المعايير الأمريكية تماماً مع صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية . في 4 مارس 2009 . القاضي باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير , حيث وجهت له تهمتي ارتكاب جرائم حرب , وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور , وإن أعلنت عدم وجود أدلة كافية عن ارتكابه لأعمال الإبادة الجماعية . وهو القرار الذي أثار ضجة كبرى في الأوساط الدولية وعلى صعيد الرأي العام العالمي , إذ تعد هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها فعلياً قرار من محكمة دولية بتوقيف رئيس دولة لما يزل في السلطة بغية تقديمه للمحاكمة . فماذا كان يا ترى موقف الولايات المتحدة التي ترفض بحزم الاعتراف بولاية المحكمة على جنودها ؟ . للإجابة على هذا التساؤل نقول إنه في ذات اليوم الذي أصدرت فيه

المحكمة قرارها باعتقال البشير أصدرت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس بياناً صحفياً أكدت من خلاله بوضوح تأييد بلادها للقرار،حيث ورد في هذا البيان ما نصه (إن الولايات المتحدة تدعم الإجراء الذي اتخذته المحكمة الدولية بمحاسبة المسئولين عن ارتكاب جرائم فظيعة في دارفور ، وإننا سنظل مصممين في سعينا لإحلال السلام والعدل في السودان . إن شعب السودان عانى كثيراً ولمدة طويلة جداً, ووضع حد لآلامه ومعاناته لن يتأتى بسهولة. إن الذين ارتكبوا الفظائع في السودان . بما في ذلك الإبادة الجماعية . ينبغي أن يقدموا إلى العدالة , وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 . الذي أحال الجرائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية . يتطلب من حكومة السودان وكل أطراف النزاع الأخرى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومحققيها ، ويحث كل الدول والأطراف المعنية على التعاون الكامل)[89]

وهكذا فإن الولايات المتحدة التي طالما رفضت التوقيع على نظام روما الأساسي وأعلنت بكل صرامة أن مواطنيها لن يخضعوا أبداً لولاية المحكمة الجنائية الدولية , وامتنعت عن التصويت على القرار 1593 فيما يمثل سابقة بالنسبة إلى سياستها بصدد دارفور ،هي ذاتها الولايات المتحدة التي تعلن تأييدها لقرار المحكمة باعتقال رئيس دولة أخرى برغم ما يتمتع به من حصانة , بل وتطالب الجميع بالتعاون الكامل مع ذات المحكمة إعمالاً لذات القرار الذي امتنعت عن التصويت عليه . إننا هنا بوضوح ولا شك أمام نفس ذات السياسة الأمريكية القائمة على ازدواجية المعايير . إننا وعلى حد قول البعض أمام عدالة الرجل الأبيض دون سواه. والتي عبر عنها الزعيم الفنزويلي هوجو شافيز في تصريح صحفي أثناء انعقاد القمة العربية الأمريكية اللاتينية بقطر في 31 مارس 2009 حين قال : إن المحكمة الجنائية الدولية تستخف بالعالم الثالث , إنها لم تكن لتوجه اتهامها للرئيس عمر البشير إلا لكونه أفريقياً ينتمي إلى العالم الثالث , إنني أدعوها لاعتقال بوش والرئيس الإسرائيلي الذين ارتكبا الإبادة الجماعية بدلاً من اعتقال البشير) , وأضاف شافيز (إنه يتعين إدانة بريطانيا نظراً لسجلها الاستعماري والعدواني ضد الشعوب عبر التاريخ).

ومهما يكن الأمر فإن الجدير بالملاحظة أيضاً في الموقف الأمريكي الذي عبرت عنه مذكرة رايس هو الإصرار على توصيف الوضع في دارفور بالإبادة الجماعية , وذلك على الرغم من أن قرار المحكمة الجنائية الدولية أكد على عدم

قناعة المحكمة بالأدلة التي ساقها أوكامبو في هذا الصدد , ويلاحظ كذلك أن هذا الأخير راح وقبل أن يجف المداد عن قرار رايس يتقدم . في10 مارس 2009 . بطلب استئناف في مواجهة قرار المحكمة بنفي تهمة الإبادة الجماعية عن الرئيس البشير . إن أوكامبو يبدو وكأنه مصر على ذات توصيف الإدارة الأمريكية للوضع في دارفور حتى أنه لم يقتنع بقرار المحكمة برغم أنه استهدف اعتقال البشير ووجه له اثنتين من أبشع التهم التي يمكن أن تلصق بكائن بشري , ألا وهي ارتكاب جرائم حرب , وجرائم ضد الإنسانية .

وهكذا نخلص من خلال كل ما قدمنا من حقائق إلى أن السياسة الأمريكية تجاه السودان إنما انطوت على عداء جلي وتحامل بائن ، كما أن السرد السابق يقنع بوضوح . على حد علمنا . بأن الأخلاقية التي يزعمها الأمريكيون لم تكن أبداً الدافع المحرك لموقفهم هذا من السودان وحكومته . إن هذه السياسة أبداً لم تكن استثناء من المقولة الخالدة لرائد الواقعية الأمريكي هانز مورجانثو والتي قوامها : (إن العلاقات الدولية لا تعدو أن تكون علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية). وهنا يبقى التساؤل الأخير ما هو التفسير الحقيقي للسياسة الأمريكية تجاه السودان بصدد دارفور ؟ أو بمعنى آخر أدق ما هي المصالح التي تغيتها الولايات المتحدة من وراء موقفها هذا ؟ ذلكم هو ما سنحاول أن نجيب عنه في ثنايا السطور التالية .

السياسة الأمريكية تجاه السودان: محاولة لتفسير واقعي

يمكن القول إن ثمة دوافع ثلاثة واقعية حركت ووجهت السياسة الأمريكية تجاه السودان بصدد مشكلة دارفور , وهي عوامل يبرزها بجلاء تحليلنا المتقدم بما انطوى عليه من تعريف بالإقليم وما يحويه من موارد , وبجذور وتداعيات المشكلة التي يعاني منها , وكنه الأطراف الدولية والمحلية التي انغمست فيها , بالإضافة إلى سياسات ومواقف تلك الأطراف . وتتمثل هذه الدوافع الثلاثة فيما يلي:

(1) الصراع على النفط وحصر النفوذ الصيني المتنامي في دارفور وعموم القارة الأفريقية :

ولعل من قبيل الفائدة هنا أن نسوق في هذا الصدد مقولات لبعض المحللين تدعم تصورنا هذا. يقول ديفيد مورس David Morse على سبيل المثال : (إن معظم الصراعات الكبرى تدور حول النفط , ومعظم

الصراعات العالمية الكبرى تدخلت فيها العسكرية الأمريكية , فهناك الحروب في كل من العراق وأفغانستان و الصومال و إندونيسيا و نيجيريا وإيران وتشاد وغينيا الاستوائية والجابون . إن ما تريده أمريكا بوضوح هو بترول جنوب شرق دارفور)[90]

وليس ثمة شك في أن تقارب حكومة البشير الملحوظ مع الصين قد أثار حفيظة الأمريكيين وكرس لديهم مشاعر الود المفقود إزاء تلك الحكومة , لاسيما بعد أن أدخلت الشركات النفطية الصينية إلى دارفور وسائر السودان من الباب الكبير . وهو الأمر الذي اعتبره الأمريكيون بمثابة انتصار جديد للصينيين في زحفهم الهادف إلى بسط النفوذ الاقتصادي والسياسي على القارة السوداء . إن الأمريكيين . على حد قول البعض . لم يكونوا . بطبيعة الحال . سعداء وهم يرقبون التغلغل الاقتصادي الصيني المتسارع في أفريقيا , تلك القارة ذات الموارد الطبيعية الهائلة . لقد أقلق الأمريكيين بشدة . حسب هذا القول . التنامي الكبير للنشاط الاقتصادي الصيني في مجال البترول والتعدين , ودخول الاستثمارات الصينية بقوة في تلك القارة , والتي تمثل في ذات الوقت بسكانها سوقاً لا يستهان بها للمنتجات الصينية الواعدة .[91]

كذلك وفي ذات السياق ورد في أحد تقارير Africa Research Bulletin : (في الحقيقة إن هناك لعبة صراع استراتيجي كبرى تجري في وسط أفريقيا من أجل السيطرة على الذهب الأسود , والحق أن دارفور يمثل منطقة محورية عظيمة الشأن في هذا الصراع . ذلك بأن الذي يسيطر على دارفور لن يهيمن على بترول هذا الإقليم فقط , وإنما على بترول تشاد كذلك . ومن هنا كان سعي الصين إلى التواجد في المنطقة بغية الحصول على نصيب وافر من بترول كل من تشاد ودارفور , لكي ترتبط مصالح الصين بباطن تربة دارفور , ولكن يبدو أن الحرب بدأت بالفعل بين بكين وواشنطن وسط رمال أفريقيا)[92].

وفي نفس الإطار يصف البعض ذلك الصراع الأمريكي الصيني بقوله (يبدو الأمر وكأننا بصدد حرب صغيرة بين الولايات المتحدة والصين على مصادر النفط الهائلة في السودان . إنها الصين التي هي أسرع دولة من

حيث تنامي وارداتها البترولية في العالم, والتي تسعى إلى كسر طوق هيمنة واشنطن على مصادر البترول العالمية)[93].

يشار كذلك إلى أن الرئيس السوداني عمر البشير عبر غير مرة عن قناعته بأن البترول هو أحد أبرز العوامل المحركة للسلوك الأمريكي العدائي تجاه بلاده , وقد حاول البشير ثني الأمريكيين عن موقفهم هذا في لقاء له مع قناة العربية الإخبارية حيث قال : (إن إقليم دارفور يطفو على بحيرة من البترول , وأردف قائلاً : لا مانع لدينا إذا رغب الأمريكيون مشاركتنا في هذه الخيرات , ولكننا لا نريد أن يستحوذوا عليها بالكامل)[94].

وأخيراً لا يفوتنا في هذا المقام الذي نحن بصدده أن نشير إلى بعض ما ورد في إحدى المناظرات أجرتها إذاعة البي بي سي بين إريك ريفيز أحد قادة ائتلاف أنقذوا دارفور الذي سبق وأن أشرنا إليه تفصيلاً , و المحلل البارز في الشئون الأفريقية جمال نكروما . حيث برر ريفيز . بطبيعة الحال . الموقف الأمريكي المعادي للسودان بحرص الولايات المتحدة على الأخلاقيات الدولية وحماية حقوق الإنسان , وأكد أن النفط ليس أبدًا الدافع لذلك الموقف الأمريكي , والغريب أن ريفيز أنكر وجود النفط في دارفور . وكان رد نكروما : (إنه كان من الواضح أن العدوان الأمريكي على العراق كان يهدف للسيطرة على احتياطيات النفط الهائلة في هذا البلد , إن إدارة بوش لا علاقة لها بحقوق الإنسان و الديمقراطية , إن فظائع أبو غريب وغيرها تؤكد أن الولايات المتحدة لم تعبأ بجثث العراقيين وكذلك الحال في دارفور , إن بوش يسعى وراء مصالحه النفطية والتصدي للمصالح النفطية والنفوذ الاقتصادي الصيني في السودان) [95].

(2)رفض الولايات المتحدة النهج الإسلامي لحكومة البشير والسعي إلى الإطاحة بها:

تؤكد ملاحظة تاريخ السياسات الأمريكية تجاه نظام البشير حقيقة أن الأمريكيين لم يستسيغوا أبداً هذا النظام ذا النهج الإسلامي , وأنهم طالما اعتبروه واحداً من ألد أعدائهم , كما أنهم يتحرقون شوقاً إلى ذلك اليوم الذي يرون فيه زواله . وقد اتضح ذلك جلياً في الدعم اللا محدود الذي قدمته الولايات المتحدة لحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون جارانج , وهي الحركة التي خاضت صراعاً مسلحاً دامياً ضد حكومة الخرطوم منذ عام 1983 بهدف واضح للعيان يتمثل في الانفصال بإقليم جنوب السودان

عن البلاد . وهى كذلك الحركة التي كان زعيمها جون جارانج يكن عداء شخصياً عميقاً لكل ما هو إسلامي ، وبالتالي فقد صعدت الحركة أنشطتها العسكرية بدرجة كبيرة منذ وصول نظام البشير الإسلامي ذي التوجه إلى سدة الحكم في الخرطوم على إثر انقلاب عسكري عرف بثورة الإنقاذ عام 1983 . وراحت الولايات المتحدة هي الأخرى . منذ ذلك التاريخ . تغدق المساعدات العسكرية والاقتصادية على حركة جارانج , كما ظلت تسانده على الصعيد الدبلوماسي وتلقى بضغوطها على حكومة البشير , بل وتسعى إلى الإيقاع بينها وبين جاراتها , على نحو ما حدث في عام 200 حينما أعلنت مصادر في الخارجية الأمريكية أن حكومة البشير تدعم متمردي جيش الرب الذي يرفعون السلاح في وجه الحكومة الأوغندية , الأمر الذي أحدث وقتها أزمة عميقة في العلاقات السودانية الأوغندية . كذلك فقد حرص الأمريكيون دوماً على الإيقاع بين الحكومتين المصرية والسودانية وتعكير صفو العلاقات بينهما, من خلال إثارة ريبة النظام المصري تجاه النظام الإسلامي في الخرطوم [96].

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الموقف الأمريكي المعادي لحكومة البشير بصدد مشكلة دارفور هو امتداد لنظيره المتعلق بمشكلة جنوب السودان على النحو المشار إليه عاليه , وأن الموقف في الحالتين يمثل حالة تصفية حسابات مع النظام السوداني ذي التوجهات الإسلامية المرفوضة أمريكياً، وفي هذا السياق يشار إلى أن بعض المحللين الغربيين يدركون بجلاء حقيقة الرفض الأمريكي للنظام السوداني ولأي نظام آخر يتبنى نهجاً مشابهاً . لقد بات هؤلاء المحللون . كما يقول البعض . ينظرون إلى الصراع في دارفور باعتباره مجرد حلقة جديدة من حلقات حملة منظمة لتقويض أسس حكومة إسلامية بكل الوسائل, وفي حالة دارفور يتم التذرع في إطار الضغوط على الحكومة السودانية بذرائع من شاكلة حفظ السلام , والتدخل الإنساني , ومن ثم التهديد بعمل عسكري دولي. [97]

(3)دعم النفوذ الإسرائيلي المتمدد داخل القارة الأفريقية في منطقة حوض النيل:

فالسياسة الإسرائيلية الرامية إلى التغلغل في أفريقيا ترتد إرهاصاتها الأولى إلى خمسينيات القرن العشرين , وهي السياسة الهادفة . تقليديا . إلى تطويق مصر وإخراجها من منطقة نفوذها الطبيعية وخصوصاً في منطقة

حوض النيل , حيث سعت إسرائيل دوماً إلى مد جسور التقارب مع دول تلك المنطقة وعلى رأسها إثيوبيا وكينيا وأوغندا , وتأليبها ضد مصر فيما يتصل بسياسات توزيع مياه النيل التي هي عصب الأمن القومي المصري . حيث تظل مصر بالنسبة إلى الإسرائيليين تمثل التحدي الأكبر لوجود دولتهم برغم اتفاق السلام المبرم بين الدولتين في عام 1978 ، حيث أثبتت التجربة التاريخية مذاك أنه بمثابة اتفاق مع نظام سياسي قد يتغير في أية لحظة , وتبقى حقيقة رفض الغالبية الساحقة من الشعب لأي تطبيع مع الدولة العبرية .

وكما سبق أن أشرنا نجح الإسرائيليون في إيجاد موضع قدم لهم في دارفور من خلال واحد من أهم القيادات الدارفورية وأكثرها أتباعاً وهو عبد الواحد النور قائد حركة / جيش تحرير السودان .

كذلك فإنه ليس مما يحتاج إلى إثبات أن إسرائيل تمثل الطرف الأكثر أهمية بين كافة الأطراف التي تؤثرها السياسة الأمريكية بالدعم والمؤازرة , كما أن الانحياز الدائم للدولة العبرية هو أحد ثوابت تلك السياسة . ثم يبدو الترابط الوثيق بين السياسة الإسرائيلية والأمريكية بصدد دارفور واضحاً جلياً ماثلاً للعيان في ائتلاف أنقذوا دارفور ذي الخلفية الصهيونية ، بما يضمه من عشرات الجماعات والتنظيمات اليهودية والمسيحية اليمينية التي تدين بالولاء لإسرائيل , والتي لها في ذات الوقت تأثيرها البالغ على صانع القرار الأمريكي على نحو ما قدمنا.

الخاتمة

قدمنا في ثنايا هذا البحث دراسة تحليلية للسياسة الخارجية تجاه مشكلة دارفور , وهي المشكلة التي تعد بلا شك أكثر مشكلات العالم المعاصر تعقيداً وأبلغها دلالة . وقد حظيت المشكلة باهتمام أمريكي بالغ ومبالغ فيه سواء من قبل الإدارة الأمريكية ذاتها ، أو على صعيد المجتمع المدني . وهو الاهتمام الذي برره الأمريكيون . المنغمسون في التعاطي مع المشكلة . بمبررات أخلاقية من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان , وإنقاذ شعب دارفور مما يتعرض له من مظالم وانتهاكات وفظائع وجرائم ضد الإنسانية . وهنا ظهر التساؤل الكبير الذي جعلنا من الإجابة عنه هدفاً رئيسياً لبحثنا هذا , إنه التساؤل الذي قوامه : هل كانت السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور

مدفوعة فعلاً . كما يدعي الأمريكيون . بدوافع أخلاقية ؟ أو أن دافعها الحقيقي كان مجرد مصالح قومية أمريكية ضيقة ؟ . وقد اقتضت الإجابة عن هذا التساؤل تقديم تأصيل للمشكلة الدارفورية استهللناه بتعريف بإقليم دارفور من حيث الجغرافيا , والسكان (بتكوينهم السلالي والديني) , والموارد الطبيعية ، تلا ذلك عرض تحليلي للمشكلة انطوى على تعريف بجذورها التاريخية , وأسبابها المختلفة , والأطراف المنغمسة فيها , وتداعياتها الداخلية والدولية . وبناء على ما تقدم شرعنا في تحليل السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور مستهدفين من وراء ذلك تحري طبيعة هذه السياسة ومفرداتها والقوى السياسة المحركة لها وأهدافها الحقيقية لا المعلنة , وبإيجاز شديد بعد تفصيل مسهب اشتملت عليه بنية هذا البحث يمكننا أن نحدد أظهر ما خلصنا إليه من نتائج بصدد الهدف الذي حددناه سلفاً فيما يلي :

اتخذت الولايات المتحدة منذ بداية الصراع الدارفوري موقفاً عدائياً حاسما واضحاً لا مواربة فيه تجاه الحكومة السودانية التي حملتها المسئولية الكاملة . دون الجماعات المتمردة . عما يجري في دارفور , بل وألصقت بتلك الحكومة تهمة انتهاج سياسة الإبادة الجماعية إزاء أبناء القبائل الدارفورية الأفريقية , وقد تجسدت مفردات هذا الموقف في جملة من الإدانات والعقوبات والحملات الدعائية التحريضية نفذتها الإدارة الأمريكية في مواجهة تلك الحكومة , وذلك فضلاً عن أن هذه الإدارة كانت من وراء تدويل المشكلة من خلال إقحامها على جدول أعمال الأمم المتحدة وإعطائها مساحات واسعة على ذلك الجدول خلال الأعوام القليلة المنقضية . كما أيد الأمريكيون بقوة إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية برغم رفضهم القاطع لولايتها على جنودهم المتهمين بارتكاب جرائم حرب حقيقية في كل من العراق وأفغانستان وجوانتانامو . لينتهي الأمر بإدخال حكومة الرئيس البشير والدولة السودانية ذاتها في نفق مظلم غير معلوم النهاية , لاسيما بعد مطالبة المحكمة باعتقال الرئيس عمر البشير في سابقة تاريخية هي الأولى من نوعها في حق رئيس دولة لما يزل معتلياً لسدة الحكم . ورأينا في ثنايا البحث كذلك كيف أن هذا التوجه العدائي الأمريكي الصريح والبائن تجاه حكومة السودان لم يقتصر على الإدارة الأمريكية والمؤسسات السياسية الرسمية وإنما كانت له امتداداته واسعة النطاق بالغة

العمق في بيئة المجتمع المدني . حيث دعت إلى ذلك التوجه ودعمته ونفخت فيه من روحها وضغطت على الإدارة الأمريكية من أجل تكريسه عشرات من منظمات المجتمع المدني , راحت تصب جام غضبها على الحكومة السودانية وتدعو بإلحاح هستيري إلى حصارها دولياً والإطاحة بها من الحكم بكل الوسائل الممكنة. وتلكم هي المنظمات التي شكلت الائتلاف المسمى(أنقذوا دارفور) والبالغ عددها ما يربو على مائة وخمس وسبعين منظمة , تمثل غالبيتها الساحقة منظمات يهودية , وأخرى يمينية مسيحية موالية لإسرائيل , وهي الدولة التي أوضحنا أن لها أجندتها الخاصة وأذنابها المحليين في دارفور .

على أية حال فإنه من خلال تحليلنا لمواقف الولايات المتحدة إزاء الحكومة السودانية بصدد المشكلة الدارفورية سواء تلك المواقف التي تتصل بالعقوبات الأمريكية البحتة أو بالتدويل للمشكلة وجلب الإدانات الدولية على حكومة الخرطوم أو بدعم إجراءات الجنائية الدولية في مواجهة المسئولين السودانيين وعلى رأسهم الرئيس البشير ذاته اتضح لنا بجلاء أن الدوافع المعلنة للساسة الأمريكيين كمحرك لسياستهم ليست هي الدوافع الحقيقية , وأن هذه السياسة ككل سياسة إنما حركتها دوافع واقعية تتصل مباشرة بالمصالح القومية للولايات المتحدة وحليفتها الأهم إسرائيل. وهي الدوافع التي يمكن إيجازها فيما يلي:

(1)الصراع على النفط وحصر النفوذ الصيني المتنامي في دارفور وعموم القارة الأفريقية.

(2)إضعاف حكومة الرئيس البشير ذات النهج الإسلامي المرفوض أمريكياً تمهيداً لهدف نهائي يتمثل في الإطاحة بها من الحكم.

(3) دعم النفوذ الإسرائيلي المتمدد داخل القارة الأفريقية ولاسيما في منطقة حوض النيل والهادف إلى تطويق مصر التي تظل برغم توقيعها اتفاق سلام مع الإسرائيليين التحدي الأكبر لوجود دولتهم.

وجملة القول بشأن كل ما تقدم أن السياسة الأمريكية هي ككل السياسات الخارجية للدول برنامج عمل يتغيا غاية نهائية قوامها تحقيق المصلحة القومية للدولة , وبالتالي فإن القول بوجود دوافع أخلاقية وراء هذه السياسة يظل محض كلمات جوفاء تدحضها مجريات الواقع ومعطياته على نحو ما فصلنا ،إن ما اقترفه الأمريكيون من جرائم ضد

الإنسانية في أبو غريب وجوانتانامو ومعتقلاتهم في أفغانستان، وما جنته أيديهم من قتل لمئات الآلاف من المدنيين العراقيين والأفغان خلال حربيهم الأخيرتين واللتين لما تزل أحداثهما المروعة ماثلة في أذهان المعاصرين من بني البشر، كلها أمور تنزع عن السياسة الأمريكية ثوب الأخلاقية الذي حاول صانعوها إلباسها إياه. إن هذه السياسة . إذاً . لم تكن . أبداً. استثناء من المقولة الخالدة لرائد الواقعية الأمريكي الأشهر مورجانثو والتي قوامها : (إن العلاقات الدولية هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية).

****

الهوامش

(1)أنظر في هذا الصدد علي سبيل المثال:

Adelmola , Abass , **The united nations , The African Union and the Darfur crisis : of Apology and Utopia** (Netherlands International Low Review , Lip 2007). P417

(2) راجع حديث السياسي السوداني الأشهر الصادق المهدي **لمجلة العرب العالمية** (اللندنية) ، عدد 30 \ 10 \ 2007 ، ص6.

(3): Darfur : Historical region and former province, Available at

www.britannica.com/EBchecked/topic/151534/Darfur

(4)نقلا عن **صحيفة الميدان** الناطقة باسم الحزب ،العدد (2067) ،بتاريخ 25\3\2008،ص7.

(5)**تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم إلي الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 لعام 2004 (مؤرخ 25\1\2005)**، متاح علي :

www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/unmis (s/2005/60)

(6)أحمد وهبان ،**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر :دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (أليكس لتكنولوجيا المعلومات،الإسكندرية،الطبعة الخامسة،2007).ص208

(7)راجع بصدد الأوضاع الديموجرافية لدارفور علي سبيل المثال:

De wall , Alex ,**Who are the Darfurians?:Arab and African Identities ,Violence and External Engagement** (London ,African Affairs ,Royal African Society ,April 2005)

(8)نقلاً عن عمر الطيب، **الجذور التاريخية لمشكلة دارفور** ،متاح بموقع إذاعة البي بي سي العربية علي شبكة المعلومات الدولية :

www.bbcarabic.com (11/7/2008).

(9) أنظر في هذا الصدد:

Snow ,Keith Harmon ,**Oil in Darfur? Special ops in Somalia: The new old "Humanitarian" warfare in Africa** , Available at: www.globalresearch.ca (7/2/2007).

(10)أنظر علي سبيل المثال :

Death in Darfur in : Global progress report , (**Current History , December , 2006**) P,411

(11) Snow , op. cit

(12) لتفاصيل أخرى حول هذا التقرير راجع : الأمم المتحدة:**البيئة من أسباب صراع دارفور** ،متاح علي:

www.bbcarabic.com (23/6/2007).

(13) نقلا عن المصدر السابق.

(14) راجع **تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ،م.س.ذ، ص 14.

(15) المرجع السابق.

(16) راجع في هذا المعنى :

Straus ,Scott ,Darfur and The Genocide Debate , (**Foreign Affairs , January / February , 2005).**

(17) Vesely , Milan , The Shadow of Darfur ,(**African Business , August / September , 2004**). P ,36.

(18) راجع في هذا المضمون : فيكتوريا تانر ، جيرومي توبيانا ، **تنازعوا ففشلوا وذهبت ريحهم** (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية ، جنيف ، سويسرا ، 2007). ص 19.

(19) نقلا عن **لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ، م.س.ذ ، ص25.

(20) نفس المصدر السابق.

(21) راجع بصدد هذا الانقسام : تانر ، توبيانا ، م.س.ذ، ص 29.

(22) أنظر بصدد تفاصيل هذا الاتفاق :

Darfur Peace Agreement , Available at : www.allafrica.com/peaceafrica/veiw/00010926.pdf.

(23) راجع بصدد الحركات المناوئة لحكومة الخرطوم وطبيعة العلاقات فيما بينها على سبيل المثال :

De wall , Alex , Briefing : Darfur , Sudan , Prospects for Peace ,(**African Affairs , Royal African Society ,Janury,2005**). PP , 127 – 135.

(24) راجع بصدد هذه التقارير : تانر ، توبيانا ، م.س.ذ ، ص 29.

(25) راجع بصدد هذه التصريحات على سبيل المثال : **إحدى حركات التمرد تفتتح ممثلية بإسرائيل** ، متاح على :

www.aljazeera.net (29/2/2008).

(26) أنظر في هذا المضمون : **عبد الواحد النور يزور إسرائيل طالبا دعمها ضد الخرطوم** ، متاح على :

www.aljazeera.net (16/2/2009).

(27) أنظر كذلك : **عبد الواحد النور يتعهد بفتح سفارة إسرائيلية في الخرطوم بمجرد وصوله إلى الحكم "قريبا"** ، متاح على :

www.elbadeel.net(19/2/2009).

(28) راجع في هذا المضمون : **تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ،م.س.ذ،ص 29.

(29) راجع في هذا المضمون : تانر ، توبيانا ، م.س.ذ ، ص ص 30 : 36.

(30) المرجع السابق.

(31) راجع في هذا المضمون على سبيل المثال :

Hull C. Bryson , **Darfur Rebel Factions Begin Unity Talks in Arusha** , Available at : www.reuters.com(3/8/2007).

(32) راجع بصدد مضمون هذه التصريحات على سبيل المثال : **واشنطن اعتبرته خطوة بسيطة : مجلس الأمن يرحب باتفاق الدوحة وفصائل دارفور تختلف عليه** ، متاح على :

www.aljazeera.net (18/2/2009).

(33) أنظر بصدد تصريحات خليل إبراهيم هذه على سبيل المثال : **رد حركة العدل والمساواة على قرار اعتقال البشير** ،متاح على :

www.aljazeera.net (5/3/2009).

(34) أنظر بصدد هذه الحركة على سبيل المثال :

De wall, Briefing , op.cit., PP 127 – 135.

(35) راجع بصدد هذا المسمى : **تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ،م.س.ذ،ص 23.

(36) راجع في هذا المضمون : أحمد وهبان ، م.س.ذ،ص 208.

(37) أنظر بصدد هذا التصور على سبيل المثال :

Bellamy, Alex J., Responsibility to Protect or Trojan Horse? :The Crisis in Darfur and Humanitarian Intervention after Iraq ,(**Ethnic & International Affairs , Volume 19 , 2,Summer 2005**). P 31.

(38) نقلا عن:

Ankomah , Baffour , **Darfur : Blessed are The Peacemakers ?**,(IC Publications Ltd , 2007). PP 2-3.

(39) ibid

(40)أنظر في هذا المضمون : **تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ،م.س.ذ، ص 27 .

(41) أنظر بصدد مقولات فلينت هذه : **حركات التمرد في دارفور تسعى إلى توحيد مواقفها** ، متاح على : www.bbcarabic.com (4/8/2007).

(42) Vesely , op. cit., P, 36 .

(43) Straus ,op. cit.

(44) ibid

(45) راجع في هذا المضمون :

Death in Darfur , op. cit. P, 41.

(46) راجع بصدد هذا التقرير :

Straus ,op. cit.

(47) هذه الإحصاءات نقلا عن :

Coebergh , Jan ,Sudan: Genocide Has Killed More Than the Tsunami , (**Parliamentary Brief , V ,9 , No. 7 , 2005**). PP. 5-6.

(48) نقلا عن :

Bellamy , op. cit. P. 31.

(49) أنظر في هذا المضمون :

Baldauf , Scott , Why did Sudan Make Deal With Rebels? , (**Christian Science Monitor , Vol. 101. Issue 57**) . PP. 1-11.

(50)راجع في هذا المضمون : **عدد قتلى دارفور قد يصل إلى 300 ألف** ، متاح على :

www.bbcarabic.com (23/4/2008).

(51) راجع في هذا المضمون تفصيلا : **تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور** ،م.س.ذ، ص ص 1: 3 .

(52) راجع بصدد هذا الائتلاف على سبيل المثال :

Snow , op. cit.

(53) راجع في هذا المضمون : هيلين راوس ، **توقيف خمسة من أعضاء الكونجرس لدى تظاهرهم ضد الإبادة الجماعية في دارفور** ، نقلا عن موقع وزارة الخارجية الأمريكية (المكتب الإعلامي) ، http://usinfo,stste.gov (1/5/2006) .

(54) أنظر في هذا المضمون : نفس المصدر السابق.

(55) أنظر في تفاصيل آراء ريفيز هذه مقالاته المنشورة على موقعه :

www.sudanreeves.org.

_ وكذلك أنظر كتابه :

Along Day's Dying : **Criminal Moments in the Darfur Genocide** , (Publishing House Inc. ,2007).

(56) راجع في هذا الصدد :

Snow, op. cit.

(57) ibid

(58) راجع في هذا الصدد :

Rossin ,Lawrence ,G. ,**Testimony Before the Senate Foreign Relations Committee , April 11 ,2007**. Available at : www.senate.gov/~foreign/Rossintestimony07041.pdf.

(59) راجع في هذا المضمون :

Rossin ,Lawrence ,G. , **Darfur , China and the Urgent Need for Effective Global Diplomacy to End the Genocide** , Available at :

www.savedarfur.org/page/-/RossinHogrtestimony.pdf.

(60) ibid

(61) ibid

(62) ibid

(63) ibid

(64) Vesely , op. cit., P, 37 .

(65) Straus ,op. cit.

(66) راجع في هذا الصدد على سبيل المثال تحليل هيلين راوس بعنوان : **توقيف خمسة من أعضاء الكونجرس لدى تظاهرهم ضد الإبادة الجماعية في دارفور** ، م.س.ذ.

(67) متاح على موقع المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 12 ديسمبر 2006 :

http://usinfo,stste.gov

(68) راجع في هذا الصدد : **الولايات المتحدة تشدد العقوبات على السودان : بوش يحث الخرطوم على وقف الإبادة الجماعية في دارفور** ، وهو بيان صادر عن مكتب الإعلام الخارجي (يو إس إنفو) ، نشرة واشنطن ، موقع وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 29 / 5 / 2007. ص 3.

(69) راجع في هذا الصدد : **نشرة واشنطن (20 يناير 2008)** ، متاح على :

http://usinfo,stste.gov/arabic .

(70)موقع الأمم المتحدة :

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/446/00/PDF/N0444600.pdf?OpenElement

(71)موقع الأمم المتحدة :

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/515/45/PDF/N0451545.pdf?OpenElement

(72) أنظر بصدد مضمون هذه التصريحات : الخرطوم تعتبر القرار ظالما لكنها تلتزم تنفيذه : امتناع الصين عن استخدام "الفيتو" مكن واشنطن من تمرير القرار ضد السودان **(صحيفة الحياة اللندنية ، 20 /2004/9)**. ص 6.

(73) راجع بصدد مضمون هذا الخطاب : **السودان تهدد بفتح أبواب جهنم أمام الغرب** ، متاح على :

www.almotamar.net/news/14888.htm.

(74) راجع في هذا المضمون : Vesely , op. cit., P, 37 .

(75) أنظر بصدد هذا التصور : المرجع السابق ذاته .

(76)موقع الأمم المتحدة :

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/292/71/PDF/N0529271.pdf?OpenElement

(77)موقع الأمم المتحدة :

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/484/62/PDF/N0648462.pdf?OpenElement

(78) راجع في هذا المضمون : القرار 1706 يضع السودان تحت البند السابع ، **صحيفة الشرق الأوسط** (2006/9/1).

(79) راجع في هذا المضمون : البشير يحذر من عراق آخر : **واشنطن تدعو للضغط على الخرطوم بشأن دارفور** ، متاح على :

www.aljazeera.net (23/9/2006).

(80) نقلا عن ذات المصدر السابق.

(81) موقع الأمم المتحدة :

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/445/50/PDF/N0744550.pdf?OpenElement

(82) راجع في هذا المضمون : **تقرير فريق أفريقيا الشرقية في منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أكتوبر 2007 (وثيقة رقم : AFR54/006/2007)** ، متاح على موقع المنظمة :

www.amnesty.org.

(83)أنظر لتفاصيل نظام روما الأساسي : **الملف الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، عدد أكتوبر ، 2008.

(84) راجع في هذا المضمون تفصيلا : **واشنطن تضغط لحماية عسكرييها قضائيا** ، متاح على :

www.arabic.cnn.com(1/7/2003).

(85) أنظر بصدد هذا المضمون : **تنازلات أوربية في المحكمة الجنائية الدولية** ، متاح على :

www.bbcarabic.com (1/10/2002).

(86)راجع مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في 27 أبريل 2007 كاملة في **ملف مجلة السياسة الدولية الإلكتروني**، م.س.ذ.

(87) راجع بصدد هذه المذكرة : **المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يرفع قضية ضد الرئيس السوداني** ، المرجع السابق.

(88) راجع في هذا الصدد : **واشنطن تؤكد طلب الجنائية الدولية اعتقال الرئيس السوداني** ، متاح على :

www.aljazeera.net (12/7/2008).

(89) أنظر في هذا الصدد : **بيان أمريكي حول إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة القبض على البشير** ، متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية :

www.america.gov(4/3/2009)

(90) نقلا عن :

Snow, op. cit.

(91) راجع بصدد هذا التصور :

Broadman , Harry G. , China and India Go to Africa , (**Foreign Affairs** , **March /April, 2008**).

(92) نقلا عن :

Snow, op. cit

(93) أنظر بصدد هذا الرأي :

Flounders , Sara , **The U.S. Role in Darfur , Sudan** , available at :

www.globalresearch.ca (6/6/2006).

(94) أنظر بصدد هذا اللقاء : **البشير : المحكمة مؤامرة لتقسيم السودان** ، متاح على :

www.bbcarabic.com (22/8/2008).

(95) راجع بصدد هذه المناظرة :

Snow, op. cit.

(96) راجع في هذا المضمون : أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية** ، م.س.ذ ، ص ص 200 :207.

(97) راجع في هذا المضمون : Snow, op. cit.

وكذلك :

Bellamy, op. cit. P. 39.

****